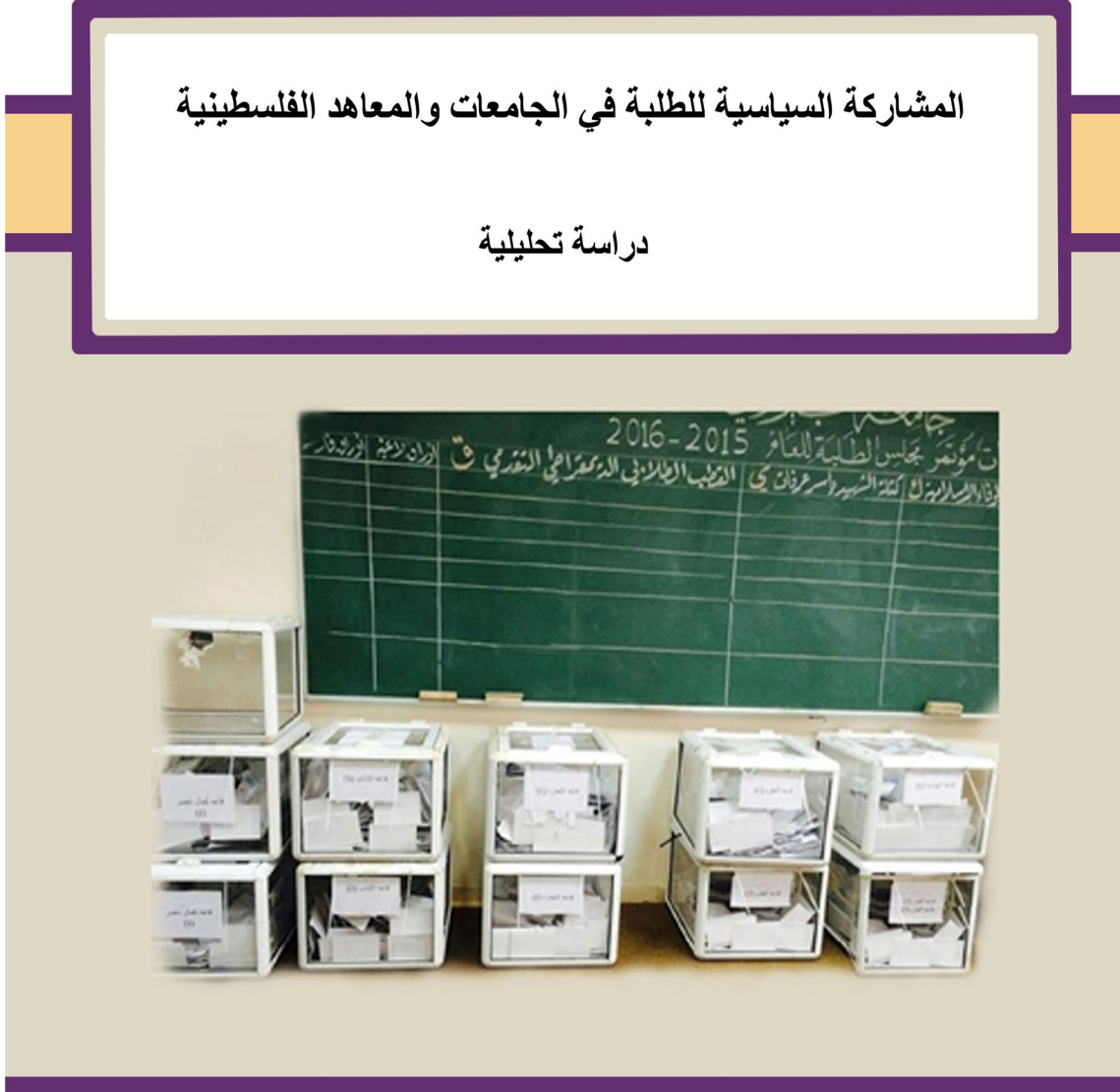


## المشاركة السياسية للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية

### دراسة تحليلية



دراسة تحليلية حول: المشاركة السياسية للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية -2014

مشروع: "تقوية القيادات النسوية الشابة في العمل السياسي" - المرحلة الثالثة

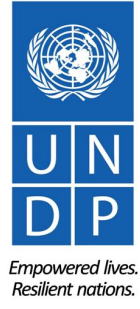


إعداد: أ. مصطفى الخواجا

**طاقم مفتاح:**

مديرة برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية: لميس شعبي - الحنتولي  
 منسق مشروع "تقوية القيادات النسوية الشابة في العمل السياسي": شادي زيدان  
 منسق الإعلام العربي وتدقيق لغوي: محمد عبد ربه

بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP



تم إعداد مسح توجهات الطلبة حول المشاركة السياسية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي تم الاستناد إلى نتائجه ومؤشراتته في إعداد هذه الدراسة.

## قائمة المحتويات

### قائمة الجداول والأشكال

|          |  |
|----------|--|
| 6.....   | مقدمة.....   |
| 6.....   | المنهجية وأداة البحث.....  |
| 7.....   | طلبة الجامعات والمعاهد جزءاً هاماً من قطاع الشباب الفلسطيني: ..... |
| 8.....   | مفهوم وملامح المشاركة السياسية.....                                |
| 9.....   | الخلفية والسياق للحركة الطلابية الفلسطينية .....                   |
| 11.....  | تحليل النتائج .....  |
| 11.....  | الخلفية الاجتماعية: .....  |
| 12.....  | المعرفة السياسية.....  |
| 18.....  | الحركات الطلابية ومنظومة عملها .....                               |
| 25.....  | العمل السياسي والحقوق السياسية .....                               |
| 27.....  | الإطار السياسي والقاعدة الشبابية .....                             |
| 29.....  | الثقافة المجتمعية والمشاركة السياسية للطرفين .....                 |
| 31.....  | آليات المشاركة السياسية المتاحة .....                              |
| 35.....  | المشاركة في العمل الطلابي.....                                     |
| 38.....  | العوامل المؤثرة بحجم المشاركة السياسية.....                        |
| 40.....  | محددات هامة في قراءة الأرقام.....                                  |
| 40.....  | التحديات والعوائق المحتملة.....                                    |
| 41.....  | ملامح التدخلات المحتملة المستقبلية.....                            |
| 42.....  | توصيات مقترحة:.....  |
| 47 ..... | ملحق خاص - نتائج أسئلة معرفية مختارة.....                          |

## قائمة الجداول والأشكال البيانية

| الصفحة | الجدول  |
|--------|---|
| 12     | <b>جدول 1:</b> التوزيع النسبي لتقييم الطلاب في الجامعات والمعاهد الفلسطينية لمعرفة فهم السياسية حسب الجنس والمنطقة                          |
| 13     | <b>جدول 2:</b> التوزيع النسبي لتقييم الطلاب في الجامعات والمعاهد الفلسطينية لمعرفة فهم السياسية حسب العضوية في مجالس الطلبة والجنس والمنطقة |
| 17     | <b>جدول 3:</b> التوزيع النسبي للطلبة حسب المصدر الرئيسي لمعلومات الطلبة السياسية والمنطقة والجنس  |
| 20     | <b>جدول 4:</b> التوزيع النسبي لطلبة الجامعات والمعاهد حسب ميولهم السياسية   |
| 21     | <b>جدول 5:</b> نسبة الطلبة حسب أسباب عدم الميول السياسية والمنطقة والجنس 2014   |

| الصفحة | الشكل   |
|--------|---|
| 8      | <b>شكل 1:</b> عدد الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية خلال السنوات 1995-2013   |
| 11     | <b>شكل 2:</b> التوزيع النسبي لأعضاء مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب الجنس 2014   |
| 13     | <b>شكل 3:</b> التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب اهتمامهم بمناقشة الأمور السياسي مع الآخرين 2014   |
| 14     | <b>شكل 4:</b> التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب اهتمامهم بمتابعة الأخبار السياسية 2014  |
| 19     | <b>شكل 5:</b> التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب موافقتهم على أن أنظمة وقوانين الحركات الطلابية تحفز المشاركة الفعالة وتوفر فرصة لمشاركة الإناث 2014 |
| 20     | <b>شكل 6:</b> التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب وجود فكرة لديهم عن الحركات الطلابية وعلمهم بوجود أنظمة وقوانين تحكم عمله 2014                       |
| 22     | <b>شكل 7:</b> التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم من يملك قرار صناعة السياسات داخل الحركات الطلابية حسب الجنس 2014   |
| 23     | <b>شكل 8:</b> التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم في وجود تمييز بين الذكور والإناث داخل الحركات الطلابية حسب الجنس 2014  |
| 24     | <b>شكل 9:</b> التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم في وجود تمييز بين الذكور والإناث في قضايا محددة حسب الجنس 2014   |
| 25     | <b>شكل 10A:</b> نسبة الطلبة الذين يعتبرون أن مشاركة الإناث في العمل السياسي غير كافية حسب الجنس والسبب 2014   |
| 25     | <b>شكل 10B:</b> نسبة الطلبة الذين يعتبرون أن مشاركة الإناث في العمل السياسي غير كافية حسب المنطقة والسبب 2014   |
| 26     | <b>شكل 11:</b> نسبة الطلبة حسب آرائهم من قيام الأحزاب السياسية بدور فعال في مجالات محددة حسب الجنس والمجال 2014   |

|    |   |
|----|---|
| 27 | شكل 12: نسبة الطلبة حسب آرائهم من أسباب محددة لوجود الفجوة بين الشباب والقيادات الموصوفة بالمتقدمة بالسن 2014 |
| 28 | شكل 13: نسبة الطلبة الذين يعتقدون بصحة العبارات المحددة حسب الجنس 2014  |
| 29 | شكل 14: نسبة الطلبة الذين يعتقدون بوجود مساواة في المجتمع الفلسطيني بين الذكور والإناث حسب مجالات محددة 2014  |
| 32 | شكل 15: نسبة الطلبة حسب رغبتهم في آليات المشاركة السياسية حسب الآلية والجنس 2014                              |
| 34 | شكل 16: نسبة الطلبة حسب رأيهم في أهم مصادر التنشئة السياسية والجنس والمنطقة 2014                              |
| 36 | شكل 17: نسبة الطلبة الذين لم يشاركوا في آخر انتخابات لمجالس الطلبة حسب السبب والجنس والمنطقة 2014             |
| 37 | شكل 18: التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم للعنصر الرئيسي لمشاركة الشباب الفاعلة حسب الجنس والمنطقة 2014        |
| 38 | شكل 19: نسبة الطلبة حسب آرائهم من عوامل تحديد حجم المشاركة السياسية حسب الجنس 2014                            |
| 38 | شكل 20: نسبة الطلبة حسب تقييمهم مشاركة الطلبة السياسية في العمل الطلابي حسب الجنس 2014                        |



## المشاركة السياسية للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية

### مقدمة

ضمن برنامج الديمقراطية والحكم الصالح تستكمل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح برنامجها الذي يُعنى بدعم وتمكين القيادات النسوية، والذي يأتي منسجماً مع أهداف "مفتاح" الإستراتيجية التي تتركز في تمكين مكونات المجتمع القيادية من المشاركة في تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح ورفع الوعي المجتمعي تجاه حقوق المواطنة الصالحة وواجباتها.

نفذت "مفتاح" خلال العام 2014، مجموعة من الأنشطة الاستكمالية ضمن المرحلة الثالثة لمشروع "تقوية القيادات النسوية الشابة في العمل السياسي" وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP. وتهدف سلسلة الأنشطة إلى تفعيل دور مجموعة من الناشطات الشابات في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال رفع الوعي لديهن ببنية الأنظمة السياسية، واكتسابهن المعرفة بآليات التأثير والمناصرة لحمل قضايا المرأة ووضعها على أجندات صناع القرار داخل الأحزاب، الأمر الذي ينعكس بدعم القيادات النسوية الشابة للخوض في العمل السياسي بجاهزية وكفاءة. وترتكز أنشطة البرنامج إلى نتائج المسح الميداني الذي تم تنفيذه بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ويشمل مجتمع الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويغطي قضايا المشاركة السياسية لدى الشباب بشكل عام ومشاركة الشابات بشكل خاص، بهدف خلق قاعدة أساس تعكس مشاركة الشباب السياسية وفاعليتهم داخل إطار الجامعات ومجالس الطلبة، والخروج بنسب إحصائية دقيقة حول واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية الشابة.

### المنهجية وأداة البحث

تستند منهجية هذه الدراسة إلى الاعتماد على نتائج مسح توجهات الطلبة حول المشاركة السياسية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية الذي تم تنفيذه خلال تشرين أول 2014 من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الهادف إلى المساهمة في خلق قاعدة أساس خاصة بالبيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للشباب وبتعزيز خاص على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية الشابة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك المساهمة في توفير مؤشرات إحصائية خاصة بالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية الشابة. إضافة إلى المساهمة في تطوير التدخلات التي تدعم وصول النساء والشباب إلى مواقع صنع القرار في المجتمع والحياة السياسية، والحد من جميع أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية.

تم تصميم الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات، ضمن مواصفات فنية مناسبة لجمع البيانات ومعالجتها، وقد اشتملت على البيانات التعريفية باسم الجامعة أو الكلية التي يدرس فيها الطالب أو الطالبة، واسم التجمع الذي يقيم فيه الطالب، وبيانات الخلفية الاجتماعية التي تغطي الأسئلة المتعلقة بالجنس، والعمر، وحالة اللجوء، والسنة الدراسية، والكلية التي يلتحق بها الطالب أو الطالبة، والعضوية في مجلس الطلبة. وتضمنت الاستمارة أسئلة حول مؤشرات المشاركة السياسية

التي شملت المعرفة السياسية، والإطار القانوني والنظام الداخلي للحركات الطلابية والعمل السياسي والحقوق السياسية، والإطار السياسي والقاعدة الشبابية والثقافة المجتمعية والمشاركة السياسية وآليات المشاركة السياسية المتاحة والمشاركة في العمل الطلابي والعوامل المؤثرة بحجم المشاركة السياسية.

يتكون إطار المعاينة من مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة والجامعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويشتمل الإطار على أعداد الطلبة من الذكور والإناث خلال العام الدراسي 2014/2013. بما يشمل أعضاء مجالس الطلبة خلال العام 2014. وقد تم تقدير حجم العينة بـ 1,057 طالباً وطالبة الضفة الغربية، وقطاع غزة، وكذلك حصر شامل لجميع أعضاء مجالس الطلبة، حيث تم استيفاء 1,028 طالباً وطالبة و 180 طالباً وطالبة من أعضاء مجالس الطلبة، بواقع 635 استمارة في الضفة الغربية، و 573 استمارة في قطاع غزة . وتشمل حالات عدم الاستجابة حالات الرفض للطلبة، إضافة إلى عدم وجود الطلبة أعضاء المجالس الطلابية بسبب السجن أو الانسحاب المؤقت أو لأسباب أخرى.

تم جمع بيانات المسح خلال الفترة 2014/10/20 حتى 2014/11/09، بواسطة فريق ميداني تم تدريبه جيداً على كيفية الوصول إلى العينة المطلوبة ومنهجية العمل داخل الجامعات والمفاهيم المستخدمة في المسح، وآلية مواجهة العقبات الإدارية التي تواجه الفريق في الميدان.

إضافة إلى المسح الميداني أعلاه، سيتم الاستناد إلى ما خرجت به المجموعة المركزية المكونة، والتي شارك فيها عدد من ممثلي بعض التنظيمات والفصائل السياسية حول آرائهم من موضوع مشاركة الجيل الشاب في العمل السياسي والتي نظمتها مؤسسة "مفتاح"، إضافة إلى ما تم بلورته في لقاءين خاصين لمناقشة نتائج المسح، وأهم الملاحظات والتعقيبات عليها من ناشطين ومهتمين من الفصائل والمؤسسات بمن فيهم القطاع الشبابي.

### **طلبة الجامعات والمعاهد قطاع هام من الشباب الفلسطيني:**

يتخذ قطاع الشباب أهمية خاصة في تركيبة المجتمع الفلسطيني، فإضافة إلى الدور المنوط بالشباب في التنمية المجتمعية والمسؤوليات التي يتحملونها في بناء المستقبل. ويحتل الشباب في فلسطين مكانة خاصة من حيث حجم هذه الشريحة المجتمعية التي تشكل حوالي ثلث السكان والذي يعكس أن الشعب الفلسطيني شعب فتى، ويجب التركيز المميز على الاهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم وإتاحة الفرص أمامهم وتوسيع مساحة رقعة الدور الذي عليهم القيام به في مختلف الاتجاهات.

لقد بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 4.6 مليون فرداً، حوالي 2.8 مليون في الضفة الغربية و1.8 مليون في قطاع غزة. وبلغت نسبة الشباب (15-29) سنة حوالي 30.0% من إجمالي السكان، بواقع 38.1% في الفئة العمرية من (15-19) سنة و61.9% في الفئة العمرية (20-29) سنة، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب 104.2 ذكور لكل 100 أنثى<sup>1</sup>. فيما تتقاطع الفئة العمرية للشباب مع الطلبة في المدارس والجامعات، حيث بلغ عدد الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حوالي 220 ألف طالب وطالبة، وبنمو متزايد عبر سنوات العقود الأخيرين<sup>2</sup>.

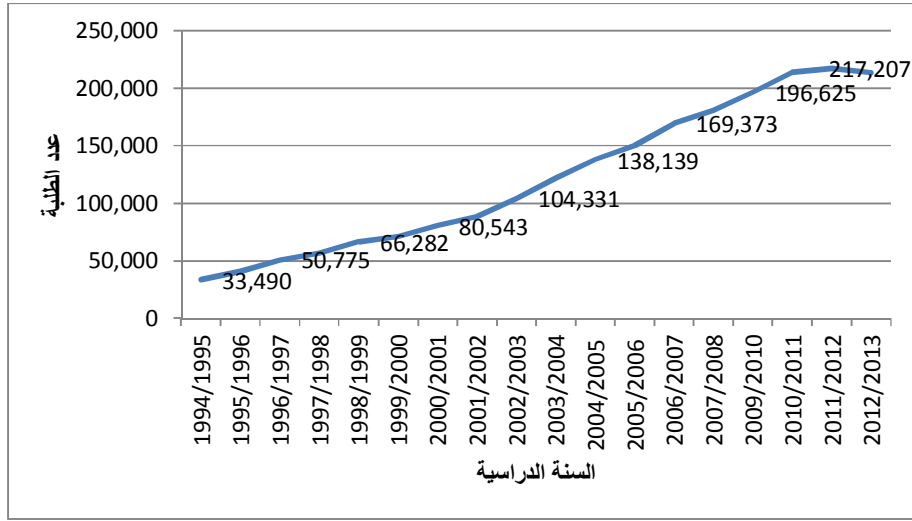
<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2014/08/12:

<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1186&mid=3265&wversion=Staging>

<sup>2</sup> المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. إحصاءات التعليم:

[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Education-1994-2013-08A.htm](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education-1994-2013-08A.htm)

شكل 1: عدد الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية خلال السنوات 1995-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. إحصاءات التعليم:

<http://www.pcbs.gov.ps/Portals/Rainbow/Documents/Education-1994-2013-08A.htm>

وان كان طبيعياً أن يتزايد عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد؛ فمن الملفت للنظر أيضاً هو زيادة نسبة الطالبات الإناث من إجمالي طلبة الجامعات والمعاهد. ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الإناث عام 1995 حوالي 47%، فقد أصبح تمثيل الطالبات الإناث حوالي 59% في العام 2013. وعلاوة؛ انخفض تمثيل الطالبات الإناث في كليات المجتمع المتوسطة من 54% عام 1995 إلى 48% عام 2013 (بلغت نسبة طلبة كليات المجتمع المتوسطة حوالي 12% عام 1995 وحوالي 6% عام 2013 من إجمالي طلبة التعليم العالي الذي يشمل الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع المتوسطة)؛ ويشير هذا إلى مدى تقدم واقع الطالبات في موضوع فرص التحاقهن في التعليم العالي والانتقال من فرصة التعليم في الكليات المتوسطة لمدة عامين والذي يعتبر من المؤشرات الهامة على تحسن إمكانية الإناث للوصول إلى التعليم العالي، بعيداً عن الأسباب والانعكاسات والسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرز هذه المعطيات. إن ما نود التركيز عليه هنا، هو الأخذ بالاعتبار موضوع تمثيل الطالبات الإناث مع النتائج التي خرج بها المسح، والذي يتجاوز نسبة الـ 50% التي تعكسها نسبة الجنس في فلسطين.

### مفهوم وملامح المشاركة السياسية

يختلف مفهوم المشاركة السياسية باختلاف السياقات التي يتم طرحها فيه، وحيث تتنوع مستويات المشاركة في ظل إشكالية تعريف "السياسية" في الواقع الفلسطيني، يصبح من بالغ الأهمية تحديد مفهوم المشاركة الذي سيتم التعاطي معه في هذه الورقة البحثية، والتي يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها منظومة السلوكيات والأفعال التي يبادر إلى ممارستها المواطن طواعية، انطلاقاً من قناعة أو إحساس بالتزام تجاه الشأن العام والتي يهدف منها الوصول إلى القرار السياسي السليم - من وجهة نظره - من خلال الضغط على السلطة السياسية في البلاد نحو الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة وتقييم القرار السياسي، وللخصوصية الفلسطينية، فالمشاركة السياسية تلامس أيضاً ما يقود إلى الانخراط في العمل التحرري الوطني بأشكاله الديمقراطية المختلفة.



وفي أدبيات المشاركة السياسية والديمقراطية، وردت تعريفات عدة للمشاركة السياسية؛ فمنهم من عرفها على أنها: "النظام السياسي الذي يلعب فيه المواطنون أدواراً متزايدة في تقرير الأمور التي تؤثر في حياتهم"، ومنهم من أشار إلى أنها " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً منظماً أم عفويًا، متواصلًا أم منقطعًا، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعلاً أم غير فعال"<sup>3</sup>

فالمشاركة السياسية هي عملية إرادية واعية ولا نقول منظمة تأكيداً لحق المشاركة لأفراد المجتمع، وهي إحدى تجليات حكم الشعب الذي يعرف في العلوم السياسية بالديمقراطية، أما الوجه الثاني للمشاركة السياسية، فيتجسد في الواجب والمواطنة الصالحة التي تشكل جوهر حافظ الفرد لانصهاره في الإطار العام وهو المجتمع الذي يعيش فيه. لا يقتصر مبدأ وجود ظاهرة المشاركة السياسية بنظام سياسي محدد، ولا يرتبط برغبات الأفراد أو الجماعات، بل تعتبر المشاركة السياسية ظاهرة اجتماعية ضرورية تعبر عن حاجة تفرزها التطورات التاريخية والمسار التنموي في أي بلد من البلدان. وتتخذ المشاركة السياسية أشكالاً عديدة ومستويات مختلفة، فمن جهة يتطلب الواقع السياسي للبلد احتياجات محددة وأشكالاً تتلاءم وظروفه والاحتياجات هذه، ومن جهة أخرى يعتمد مستوى المشاركة على استعداد الفرد وقناعاته بالدور الذي يمكن له أن يقدمه بالموائمة إلى السياق الذي يعيشه هذا الفرد في إطار بلده. وبالتالي المشاركة السياسية تبقى حصيلة رزمة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار المنظومة الثقافية للبلد.

أما علاقة المشاركة السياسية بالمشاركة المجتمعية العامة، فالمشاركة المجتمعية تهدف إلى رفع وعي الجمهور وتعريفه بحقوقه وتجنبيه جيوب الظلام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وغيره، أما المشاركة السياسية، وإن كانت جزءاً من إطار المشاركة المجتمعية، لكنها ليست ذاتها، فهي إذا جاز التعبير الشكل الأكثر وضوحاً والأداة الأكثر مباشرة في العمل على تغيير قرار النظام السياسي تمثيلاً مع وجهة نظر المشاركين فيها.

### الخلفية والسياق للحركة الطلابية الفلسطينية

يمتد تاريخ المشاركة السياسية في فلسطين منذ زمن بعيد، وفي العصر الحديث وبدءاً من الانتداب البريطاني ومشاركة الفلسطينيين في النضال الوطني لرفض الانتداب ومصادرة الحقوق الفلسطينية ودعمه للهجرة غير الشرعية لليهود تمهيداً لاستيطانهم على أراضيهم وما تخلله من نضالات تمثلت بمشاركة قطاعات عريضة من الفلسطينيين لمواجهة العصابات الصهيونية وصولاً إلى الحرب الأولى عام 1948 التي قادت إلى مصادرة ما يزيد عن ثلاثة أرباع أرض فلسطين وبلورة القضية الفلسطينية كعنوان للنضال الوطني والمشاركة التي فرضتها هذه الظروف، وتكللت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها من الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومن ثم احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية عام 1967، وما شارك به الفلسطينيون لرفض هذا الاحتلال بأشكال مختلفة، والذي تجلى في أوضح صورته وأوسع قطاعاته في الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987.

تميز عقدا السبعينات والثمانينات بالمشاركة السياسية الواسعة خاصة من قطاعات الشباب وعلى وجه التحديد طلبة الجامعات والمعاهد الفلسطينية، حيث تم فيما بعد بلورة الحركة الطلابية الفلسطينية لتشمل أيضاً المدارس الثانوية رغم صعوبة وتعقيد الواقع حينذاك بالقيود التي كان يفرضها الاحتلال على مشاركة الشباب ومنهم الطلبة في هذا النوع من

<sup>3</sup> جامعة الأزهر - غزة، 2010. شيرين حربي جميل الضاني: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة

المشاركة. ولكن تركت الحركة الطلابية بصماتها في الفترة المذكورة لتشكل رأس حربة النضال بل وبوصلة العمل السياسي في فلسطين ونبراسا يضيء طريق الثائرين في كثير من الميادين. "ان النشاط الطلابي الفلسطيني لم يكن عملاً نقابياً فحسب، بل كان إلى جانب ذلك إطاراً سياسياً يتعدى النطاق الطلابي ليصل إلى جموع الفلسطينيين، وهذا مرده إلى طبيعة نضال ومطالب هذه الحركة إلى جانب هويتها. فالعمل الطلابي الفلسطيني لم ينحصر يوماً في مساعدة الطلاب وتأمين شروط أفضل في شؤونهم التعليمية والنضال من أجل تحسين شروط الحياة الأكاديمية لهم؛ بل كان يعمل على تنظيم الطلاب وتجنيدهم للعمل الوطني، ومما ميز طبيعة النشاط الطلابي الفلسطيني، أنه قد امتد ليصل إلى أوساط جميع الفلسطينيين في جميع مناطق تواجدهم"<sup>4</sup>.

وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على خلفية توقيع اتفاق إعلان المبادئ للحكم الذاتي في أوسلو، وما تلاه من اتفاقيات وتطورات، أعطى للعمل السياسي لونا مختلفا وتطلب إعادة تكييف وسائل المشاركة بالواقع الجديد، وانعكست عليه المساحة المتاحة لحرية الحركة والتعبير السياسي وبشكل أدق مدى ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، وما أنتج من نطاقات للمشاركة السياسية.

وفي هذا السياق، من المفيد التركيز على مفهوم المشاركة السياسية وحدودها، وربطها بالسياق الفلسطيني الذي يتخذ ملامح إضافية في إطار التعقيد الذي تعيشه الحالة الفلسطينية، سواء من ناحية ازدواجية الأهداف التي ترمي إليها المشاركة السياسية المتمثلة بالتحرك الوطني، إضافة إلى التحرر الديمقراطي، أو من ناحية القيود المفروضة على المشاركة السياسية لوجود الاحتلال وربط المشاركة السياسية بالعمل النضالي الذي كان وما زال ملاحقا ويتم إدراجه في إطار المنوعات أو يتم تعقبه بالتحفظات، وليس آخرها قناعة المواطن بجدوى الانخراط وطبيعة البيئة الحاضنة للمشاركة السياسية.

<sup>4</sup> مركز بديل لحقوق المواطنة واللجئين، جريدة حق العودة - العدد 48: <http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1796-article20>

## تحليل النتائج

سيتم التركيز في قسم تحليل النتائج على ما تم الخروج به من المسح الذي نفذ في الجامعات والمعاهد الفلسطينية.

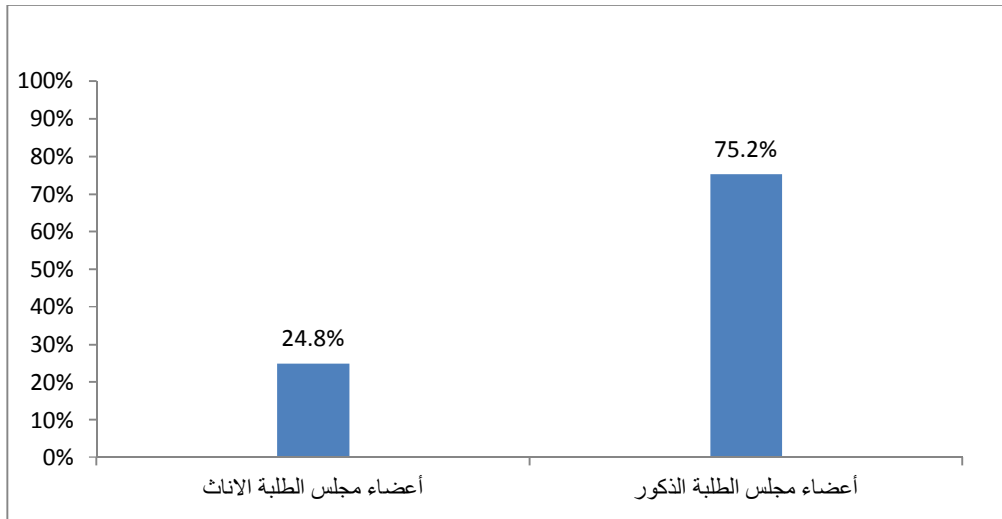
### الخلفية الاجتماعية:

ما زال واقع تمثيل الطالبات في مجالس الطلبة دون المستوى المطلوب، وبحاجة إلى تعزيزه وتوسيعه، ليكون متماثلاً مع نسبة الحضور الطلابي لكلا الجنسين

بلغت نسبة الطلاب الذكور 43.1% والإناث 56.9% من عينة المسح، ومن خلال النتائج تبين أن أعمار الطلبة في الجامعات تتركز ما بين 18 و 24 سنة، في حين بلغت نسبة الطلبة اللاجئين في الجامعات الفلسطينية 46.1%. وبالنسبة لتوزيع الطلبة حسب السنة الدراسية، فقد أشارت النتائج إلى أن طلبة المسح يتوزعون بواقع 21.7% في السنة الدراسية الأولى، و27.6% في السنة الدراسية الثانية، و26.2% في السنة الدراسية الثالثة، و24.5% في السنة الدراسية الرابعة فأكثر. أما بالنسبة لالتحاق الطلبة في الكليات، فقد كانت النسبة الأعلى في كلية الأعمال والاقتصاد بواقع 16.1%، والأدنى كانت في كلية الصحافة والإعلام بواقع 1.9%.

في حين ثملت الطالبات المبحوثات في الجامعات والمعاهد بنسبة كبيرة، أما بخصوص توزيع العينة على الطلبة من حيث عضويتهم في مجلس الطلبة، فقد تم استيفاء بيانات 180 طالباً وطالبة من أعضاء المجالس الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع الربع من الطالبات مقابل ثلاثة أرباع للطلاب الذكور، وهذا يعكس واقع تمثيل الطالبات في مجالس الطلبة الذي ما زال دون المستوى المطلوب وبحاجة إلى تعزيزه وتوسيعه ليكون متماثلاً مع نسبة الحضور الطلابي لكلا الجنسين.

شكل 2: التوزيع النسبي لأعضاء مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب الجنس، 2014



## المعرفة السياسية

يوجد فجوة بين الجنسين في مجال المعرفة السياسية حيث ما يزيد عن ثلثي الطالبات قيمن أنفسهن بعدم وجود معرفة سياسية أو معرفة محدودة. بينما كان أقل من النصف لذات التقييم عند الذكور. في المقابل، الطالبات الإناث اللواتي حصلن على فرصة المشاركة في مجالس الطلبة لا تتمايز مستوى معرفتهن عن الذكور

المعرفة هي هدف النهائي الذي هدف إليه سقراط، ورغم عدم اشتراك أفلاطون مباشرة في الحياة السياسية، إلا أنه ادعى بأن المعرفة هي الطريق إلى التغيير، هذا ما نتعلمه عن أقدم الفلاسفة في مجال الفلسفة والمعرفة، أما عن المعرفة السياسية فهي بالقياس، وتتمثل في فهم طبيعة النظام السياسي وأنماطه وبنية الأحزاب السياسية والعلاقات بين الدول، وعليه فالموقف السياسي الذي يتخذه الوعي أو الذي لديه فهما سياسيا يكون استناداً إلى المعرفة السياسية من خلال تجسيده لهذه المعرفة بالمشاركة السياسية. وهنا نتضح أهمية المعرفة السياسية ودورها في المشاركة السياسية التي بدونها تصبح المشاركة جوفاء بعيدة عن رسم الهدف وتنسيق الفعل المتسق مع الواقع الموجود.

ومن خلال بيانات المسح، قيم حوالي 11% من الطلبة في فلسطين أنفسهم بأنه ليس لديهم معرفة سياسية على الإطلاق، وفي مقارنة بين تقييم طلبة الضفة الغربية وقطاع غزة لمعرفتهم، لم يكن هناك فروقا دالة على تقييم عدم المعرفة بين المنطقتين. ولكن اتضح أن هناك فرقا واضحا ويعكس فجوة معرفية (على الأقل من ناحية التقييم) بين الذكور والإناث حيث كانت هذه النسبة حوالي 7% عند الذكور مقابل 13% عند الإناث. وعند تحديد درجات المعرفة، حوالي نصف الطلبة في فلسطين وصفوا معرفتهم بالمحدودة، بينما ما يزيد عن الثلث قليلا عبروا عن امتلاكهم معرفة جيدة وأقل من 5% منهم قيموا معرفتهم بالكبيرة.

**جدول 1: التوزيع النسبي لتقييم الطلاب في الجامعات والمعاهد الفلسطينية لمعرفتهم السياسية حسب الجنس والمنطقة، 2014**

| المجموع | معرفة كبيرة | معرفة جيدة | معرفة محدودة | لا يوجد معرفة | المنطقة والجنس |               |
|---------|-------------|------------|--------------|---------------|----------------|---------------|
| 100     | 4.7         | 31.4       | 52.1         | 11.8          | المنطقة        | الضفة الغربية |
| 100     | 4.6         | 39.5       | 46.7         | 9.2           | المنطقة        | قطاع غزة      |
| 100     | 7.8         | 45.6       | 39.2         | 7.4           | والجنس         | ذكور          |
| 100     | 2.3         | 27.4       | 57.3         | 13.0          | والجنس         | إناث          |
| 100     | 4.6         | 35.2       | 49.6         | 10.6          | المجموع        |               |

إن ما تشير إليه الأرقام في الجدول أعلاه، هو أولاً انخفاض نسبة الطلبة الذين لديهم معرفة اذا أخذنا بالاعتبار أن السؤال يعكس آراء الطلبة في معرفتهم ومن وجهة نظرهم الشخصية. وثانياً أن مستوى المعرفة "المحدودة" لا يمكن التعويل عليها بانها تشير إلى معرفة راسخة، وهي تعكس حال حوالي نصف الطلبة ومن الجنسين.

ورغم التباين المحدود بين منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة في مستوى المعرفة السياسية، أشارت النتائج إلى وجود فجوة في مستوى المعرفة بين الجنسين. فما يزيد عن الثلثين من الإناث بين تقييم عدم وجود المعرفة والمعرفة المحدودة مقابل أقل من النصف لذات التقييم عند الذكور. وهذا الاستخلاص الأهم في وجود هذه الفجوة وما يستدعي البحث عن مجالات فرص امتلاك المعرفة لدى الإناث. وإذا كانت المعرفة السياسية أحد العوامل الفاعلة في تعزيز المشاركة السياسية، فإنه أيضا يعكس ضرورة المشاركة السياسية التي تمثل أحد مشارب المعرفة السياسية، فالعلاقة جدلية ومتبادلة ولا تسير باتجاه واحد. وما يؤكد هذا الاستنتاج هو أن الطالبات الإناث اللواتي حصلن على فرصة المشاركة

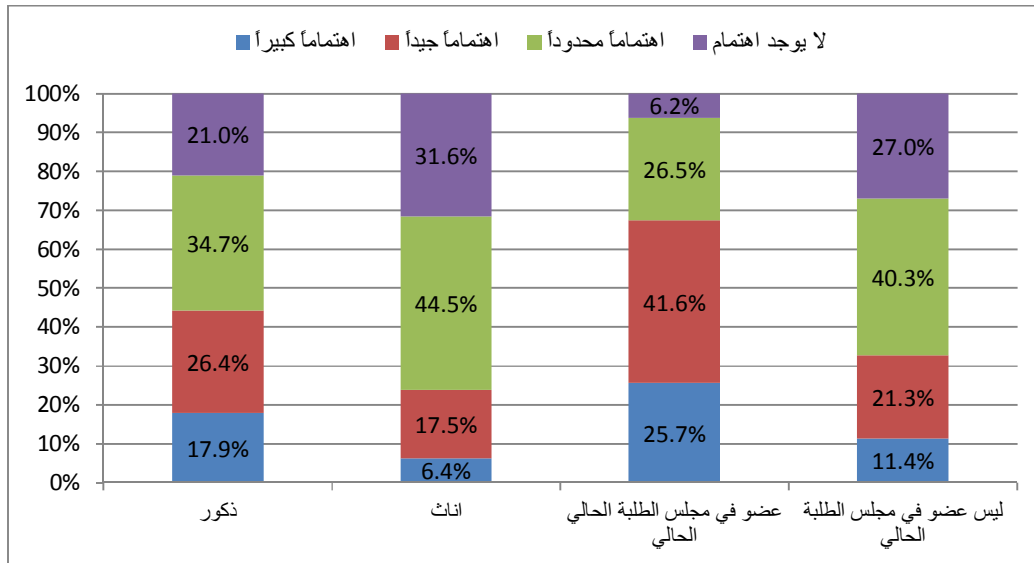
في مجلس الطلبة لا تتمايز مستوى معرفتهن عن الذكور، وهذا يشير إلى أنه حينما يتم منح الفرص للذكور والإناث على السواء، تكون هناك مساواة في المساهمة والمشاركة وحتى في المعرفة.  
**جدول 2: التوزيع النسبي لتقييم الطلاب في الجامعات والمعاهد الفلسطينية لمعرفةهم السياسية حسب العضوية في مجالس الطلبة والجنس والمنطقة**

| المنطقة والجنس | الضفة الغربية      |                        | قطاع غزة           |                        | ذكور               |                        | إناث               |                        | المجموع            |                        |
|----------------|--------------------|------------------------|--------------------|------------------------|--------------------|------------------------|--------------------|------------------------|--------------------|------------------------|
|                | عضو في مجلس الطلبة | ليس عضو في مجلس الطلبة | عضو في مجلس الطلبة | ليس عضو في مجلس الطلبة | عضو في مجلس الطلبة | ليس عضو في مجلس الطلبة | عضو في مجلس الطلبة | ليس عضو في مجلس الطلبة | عضو في مجلس الطلبة | ليس عضو في مجلس الطلبة |
| لا يوجد معرفة  | 1.9                | 11.9                   | 0.0                | 9.2                    | 0.6                | 7.4                    | 1.8                | 13.0                   | 1.3                | 10.6                   |
| معرفة محدودة   | 25.3               | 52.0                   | 24.6               | 46.7                   | 24.7               | 39.3                   | 27.3               | 57.3                   | 25.1               | 49.6                   |
| معرفة جيدة     | 64.8               | 31.3                   | 69.2               | 39.4                   | 66.5               | 45.5                   | 67.3               | 27.4                   | 66.6               | 35.2                   |
| معرفة كبيرة    | 8.0                | 4.7                    | 6.2                | 4.7                    | 8.2                | 7.8                    | 3.6                | 2.3                    | 7.0                | 4.6                    |
| <b>المجموع</b> | <b>100</b>         | <b>100</b>             | <b>100</b>         | <b>100</b>             | <b>100</b>         | <b>100</b>             | <b>100</b>         | <b>100</b>             | <b>100</b>         | <b>100</b>             |

وفي مجال العلاقة بالمعرفة السياسية، يعتبر الاهتمام بمناقشة الأمور السياسية من القضايا التي ترتبط بالمشاركة السياسية أيضا. حيث أشارت النتائج إلى أن 73.0% من الطلبة لديهم اهتماما بمناقشة الأمور السياسية مع الآخرين مع تفاوت في درجة الاهتمام (اهتمام كبير، اهتمام متوسط، اهتمام محدود)، بواقع 79.1% من الذكور و68.5% من الإناث و27.0% أفادوا أنه ليس لديهم اهتماما بمناقشة الأمور السياسية، بواقع 20.9% من الذكور و31.5% من الإناث، ومن الشكل أدناه، يتضح ان نسبة الطلبة الذين ليس لديهم اهتماما بمناقشة الأمور السياسية وهم أعضاء في مجلس الطلبة الحالي هي هامشية (حوالي 6%)، وهذا بدوره إذ يؤكد على دور الانخراط في العمل النقابي، فهو يؤكد أيضا أن هناك أبعادا أخرى للمشاركة في المجالس الطلابية والتي تطال المطالبة بحقوق الطلبة والاهتمام باحتياجاتهم وليس فقط الاهتمام السياسي.

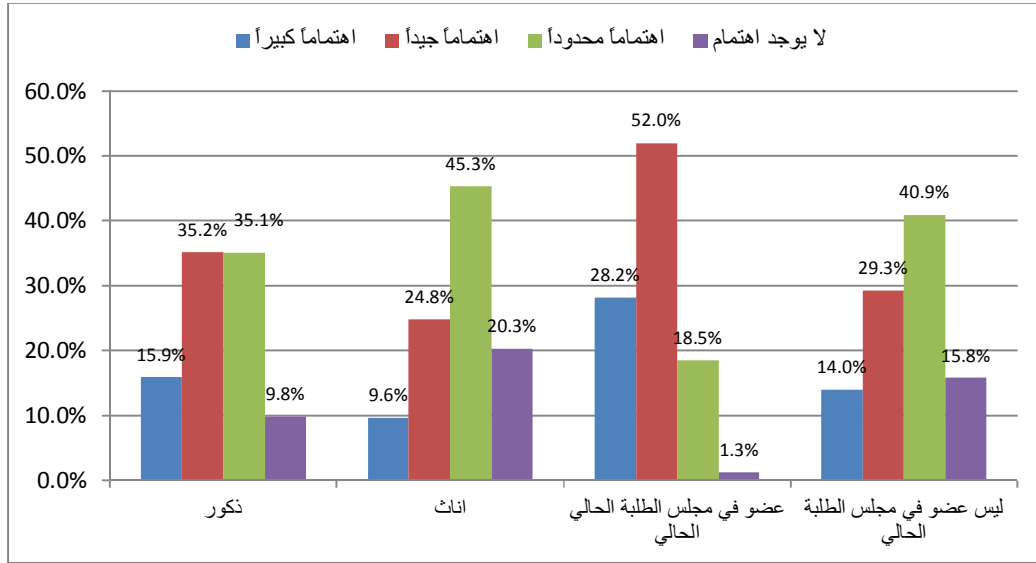
**شكل 3: التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب اهتمامهم بمناقشة الأمور السياسية**

مع الآخرين، 2014



تتمثل إحدى انعكاسات المعرفة السياسية في متابعة الأخبار السياسية وذلك بالاتجاهين، الأول هو أثر متابعة الأخبار السياسية في رفع مستوى المعرفة والوعي السياسي بسبب الاطلاع ومحاولة ربط الأخبار بما يجري وما يترتب عليها من اندماج تدريجي في ميدان المشاركة في الشأن العام، والاتجاه الثاني هو الحاجة لمتابعة الأخبار السياسية نتاجاً للمعرفة السياسية التي بموجبها يصبح هناك رغبة في مواكبة التطورات السياسية وما يتعلق بالشأن العام.

شكل 4: التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب اهتمامهم بمتابعة الأخبار السياسية، 2014



والشكل أعلاه، يؤكد التوجه الذي يربط بين المعرفة السياسية ومتابعة الأخبار السياسية، ويعزز الفجوة في مثل هذه التوجهات بين الجنسين. فالنسبة الأعلى من الطلبة الذين يتابعون الأخبار السياسية هي من الطلبة أعضاء المجالس حيث نسبة ضئيلة جداً فقط (1.3%) لا يوجد لديها أي اهتمام بمتابعة الأخبار السياسية، بينما الإناث كانت الأقل اهتماماً في متابعة الأخبار السياسية، حيث أن حوالي خمس الإناث (ضعف نسبة الذكور) ليس لديهن أي اهتمام في متابعة الأخبار السياسية.

المصدر الرئيس للمعلومات السياسية عند الطلبة تركزت في التلفاز والانترنت، إضافة إلى الاسرة. أما المصادر الأخرى فما زالت تعاني من قصور في مساهمتها كرافد رئيسي لمعلومات الطلبة السياسية. لقد أبرزت النتائج الحاجة الملحة لإعادة الحركات الطلابية ومجالس الطلبة النظر في برامجها ودورها التربوي والتعبوي لطلبة الجامعات "كطليعة مفترضة" للحركة الطلابية.

مصدر المعلومات السياسية الرئيسي لطلبة الجامعات يعكس واحدة من أهم القضايا التي تسترعي الانتباه في مجال روافد المعرفة، وما تعكسه الحالة العامة؛ حيث لم تشكل بيئة الجامعة/المعهد مصدراً لمعلومات الطلبة السياسية إلا عند نسبة هامشية من الطلبة تكاد أن تكون غير موجودة ومن الواضح عدم فاعليتها في هذا المجال.

ومن الطبيعي أن تكون البيئة الحاضنة للطلبة وبشكل خاص في الجامعات والمعاهد أن تكون متميزة من حيث كونها مساحة للتطوير الثقافي بما فيه السياسي؛ كان الكتاب مصدرا لمعلومات اقل من 2% من الطلبة، وهنا لا يوجد تمايز بين الكتاب كمنهاج أو كمصدر إضافي للاطلاع سواء كان قراءات إضافية أو مبادرة فردية أو توجيهها من المحيطين. إن هذا يعكس المأزق الذي يعيشه قطاع الطلبة في الجامعات والمعاهد في علاقتهم مع الكتاب كمصدر للمعلومة، وليس بالضرورة أن يكون الكتاب مقتصرًا على المعلومات السياسية، ولكن هذا يشير إلى تدني الاعتماد على الكتاب، ومن ناحية ثانية يبرز التساؤل عن دور الكتاب المنهجي في تشكيله مصدرا للمعلومة السياسية خاصة واننا نتحدث عن مجتمع يعيش حالة تحرر وطني وبالتالي، الحاجة إلى اعتماد مناهج وكتب وقراءات تشكل مصدرا طبيعيا لمعلومات الطالب. فمن ناحية هناك جفاء للكتاب من قبل الطلبة "ولم يعد جليس الزمان". فالثورة المعلوماتية في وسائل الاتصال والتكنولوجيا قد القت بظلالها على سلوك الطلبة كجزء من المجتمع بشكل عام وخاصة قطاع الشباب، ولكن لا يعني من مسؤولية المحافظة على وجود الكتاب كمصدر هام للمعلومات السياسية وغير السياسية أيضا. وفي إطار الحديث عن بيئة الجامعة والمعهد؛ تمثل الحركات الطلابية الطبيعية الطلابية ورأس حربة العمل النقابي والسياسي في المؤسسات التعليمية العليا، ولكنها لم تشكل مصدرا لمعلومات إلا لـ 1% من الطلبة، وإذا تم النقاش على مستوى المنطقة، فنجد أن الوضع في جامعات ومعاهد قطاع غزة تفقد هذا المصدر تماما. أي لا يوجد هناك من يعتمد على الحركات الطلابية أو مجالس الطلبة كمصدر للمعلومات السياسية. هذا الواقع يستدعي ليس التوقف وتشخيص الحالة وربطها بأزمة عابرة أو مجرد معلومة دون التوقف عندها وبشكل مطول ومسائلة هذه الحركات لذاتها ومحاكاة برامجها وتوجهاتها ومنظومة السلوكيات التي تمارسها. وبشكل متواز، فإن المجالس الطلابية التي تم تشكيلها لتكون المظلة والجسم الطلابي الرسمي الذي أوكلت له ليس مهمة الدفاع عن حقوق الطلبة تجاه إدارات الجامعات بل أيضا اكتسبت اللون السياسي في ظل تفاصيل ظروف الحركة الطلابية الفلسطينية وعلاقتها مع إدارات الجامعات خاصة في سنوات الاحتلال وقبل تأسيس السلطة الفلسطينية لم تكن العلاقة إلا تكاملية يسودها الدعم المتبادل وإن لم تخل من الشوائب في بعض الأحيان. هذا القول هو للتأكيد على أن الدور النقابي للحركة الطلابية ومجالسها المنتخبة لم تكن ذات رسالة نقابية خالصة بقدر ما كانت انعكاسا للواقع السياسي الذي عاشته منظمة التحرير الفلسطينية في سنوات ما قبل تشكيل السلطة وما بعدها أيضا. ولكن أن نرى الآن الدور الغائب أو المغيب (وهذا بحاجة إلى التدقيق فيه مليا)، فإن هذا ينذر بمدى التذبذب التي تعيشه الحركة الطلابية والمجالس الطلابية. كما أن إدارة الجامعة وتوجهاتها الأكاديمية واللامنهجية غير مستثناة من المسؤولية في هذا المضمار، فمن الطبيعي أن تحاكي مؤسسات التعليم العالي ومناهجها الواقع والسياق الذي نعيش، سواء في مجال البحث أو في مجال الأنشطة اللامنهجية، وبالتالي ما زال بانتظار إدارة الجامعة وأسائنتها ومحاضريها الكثير لعمله للنهوض بواقع مشاركتها لتشكيل مصدرا هاما للمعلومة السياسية وغير السياسية. وإن كانت المعطيات تشير إلى أن مساهمة الأساتذة والمحاضرين في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية، يبقى هذا المصدر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ضعيفا ولم يأخذ الدور المتوقع منه، رغم أن المرحلة التي تم تنفيذ المسح فيها هي فترة تسودها ومضات من التفاؤل المبني على المراهنة على المصالحة السياسية بين حركتي فتح وحماس، فالأفق الممنوح للفصائل السياسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مفتوحا إلى حد ما، ولكن ما يتضح من معطيات المسح الذي تم تنفيذه أن واقع الحركة الطلابية ومجالس الطلبة في جامعات ومعاهد قطاع غزة تعيش أزمة أكثر حدة من مثيلاتها في الضفة، وفي هذا السياق أشار أحد الناشطين من غزة: "أن المجالس

الطلابية في جامعات ومعاهد غزة غير موجودة لأنه تم تجميدها منذ الانقسام قبل 7 سنوات، وهناك أجساما بالتعيين بديلا عن هذه المجالس لتسير الأمور النقابية في الجامعات، وأما بالنسبة للحركات الطلابية فلا تعمل بأحسن الظروف داخل الجامعات منذ الانقسام وهذا يلقي بظلاله على دور هذه الحركات في الجامعات والمعاهد في قطاع غزة<sup>5</sup>.

تركزت مصادر المعلومات السياسية لدى طلبة الجامعات والمعاهد الفلسطينية من وسائل الإعلام المختلفة (التلفاز والإنترنت والإذاعة والصحف) بنسبة حوالي 90%. إن هذه المعطيات تشير من ناحية، إلى أهمية هذه الوسائل كمصدر للمعلومة، وبالتالي ضرورة تكثيف الجهود نحو تطوير برامجها وتوجيه رسالتها واتصافها بالموصفات المطلوبة التي تساعد في رفع وتنمية الوعي لدى الطلبة من ناحية الحياد ومن نواحي نقاء الرسالة وعدم بث روح الفتوية والتركيز على الرسالة الوطنية الخالصة في خدمة الوطن والمواطن ونحو رفعة الشأن العام وليس التمرس خلف مصالح حزبية ما يقود إلى خلق تشوهات فكرية في ذهن المواطن وخاصة الشباب بما فيهم الطلبة. ومن ناحية ثانية دراسة واقع ما يجذب الطلبة والشباب إلى استخدام هذه المصادر على غيرها، سواء كان من حيث سهولة وصعوبة الوصول إليها أو من ناحية ماهية ما يتم نشره أو بثه أو كتابته من خلالها.

إن وسائل الإعلام الحرة هي واحدة من المنارات الهامة في أي مجتمع لمصدر المعلومة، لأن هدف وجودها هو الإعلام قبل كل شيء. ولكن كيف لنا أن نضمن أن وسائل الإعلام هذه تقوم بدور نزيه وشفاف في بث الرسالة الوطنية التي نحتاج جميعا أن تصل إلى الشباب الفلسطيني، وعدم حرق اهتماماته نحو النزعة الاستهلاكية، وتطعيم برامجها بما يساهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي والسياسي. إنها مسؤولية مشتركة ليس على القطاعات التي تشغل هذه الوسائل أو الحكومة الفلسطينية أو الوزارة المعنية فقط، وإنما هناك دورا محوريا يقع على عاتق فصائل العمل الوطني والحركات الطلابية والمجالس الطلابية، وفي هذه الحالة يصبح من المهام المباشرة على هذه الجهات إعادة صياغة الآليات والأدوات التي تضمن الوصول إلى أكبر قطاع شبابي فلسطيني واجتراح السبل التي توائم بين الاحتياجات وسهولة وصول العامة إليها. أما الأسرة فشكلت مصدرا لحوالي 6% من معلومات الطلبة السياسية.

إن ما تشكله الأسرة كحاضنة أولى للشباب للمدة الأطول من حياتهم في مرحلة نشوئهم (للغالبية منهم على الأقل)، يحتاج من كافة الجهات ضمان وجود هذه الحاضنة كرافعة إضافية في العملية التربوية ونشر الثقافة السياسية وتشجيع المشاركة فيها وليس العكس. واستحقاقات هذا الأمر يكون أولاً بوجود بيئة تشجع الأسر لتقوم بهذا الدور التكميلي. وكما تم التطرق في مقدمة هذه الورقة البحثية، فقد تكون المشاركة المجتمعية وتعزيز روح الجماعة ونزع خصال الأنانية هي البوابة الأوسع للمشاركة السياسية وتعزيزها. وحيث لوحظت مساهمة الأسرة في تشكيلها مصدرا رئيسيا للمعلومات السياسية للإناث أكثر منه عند الطلبة الذكور، فإن هذا يعكس بدوره سمتان لطبيعة هذا التأثير، الأولى: هي الإشارة إلى احتمالية أن الوقت الذي تقضيه الطالبات الإناث وسط الأسرة أطول من الذكور، والسمة الثانية باحتمالية أخرى عن مدى أو درجة استقلاليتها بتشرب الأفكار والمعتقدات من خارج الأسرة. وإيا كانت التفسيرات المحتملة فالثابت هو انه ما

<sup>5</sup> مقتبس من محضر ورشة عمل خاصة نظمتها مؤسسة مفتاح في رام الله وغزة بالربط المرئي "الفيديو كنفرنس" لمناقشة نتائج مسح توجهات



زال دور الاسرة لا يرقى الى درجة كافية ليشكل مصدرا رئيسيا للمعلومة السياسية في اوساط الطلبة بشكل خاص رغم دوره المميز في صناعة الرأي للافراد خاصة في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني من حيث التركيبة والبنية والخصائص.

من الضروري التنويه إلى أن المعطيات أعلاه تتعلق بالمصادر المذكورة كمصدر رئيسي وليس مجرد استخدامها أو الاستفادة منها، حيث أن معلومات المواطن والشباب والطلّاب هي نتاج خبرة تراكمية عبر الزمن ومن خلال كافة المصادر، ولا يمكن حصر المعرفة او المعلومات إلى مصدر محدد، ولكن ما تم ابرازه هنا هو المصدر الذي يلعب الدور المحوري من وجهة نظر الطالب وبناء على خبرته الفردية في تراكم المعلومات المتوفرة لديه بغض النظر عن حجم هذه المعلومات من النواحي الكمية او نوعية هذه البيانات بمعنى اتجاهها والابعاد الفلسفية لها، خاصة أن الحديث هنا عن معلومات سياسية وليس مضامين أكاديمية.

جدول 3: التوزيع النسبي للطلبة حسب المصدر الرئيسي لمعلومات الطلبة السياسية والمنطقة والجنس

| المجموع | الجنس  |        | المنطقة  |               | المصدر الرئيسي   |
|---------|--------|--------|----------|---------------|------------------|
|         | أنثى   | ذكر    | قطاع غزة | الضفة الغربية |                  |
| 5.3%    | 4.6%   | 6.1%   | 6.6%     | 4.1%          | الصحف/ المجلات   |
| 1.8%    | 1.5%   | 2.3%   | 1.9%     | 1.7%          | الكتاب           |
| 28.7%   | 34.0%  | 22.6%  | 28.4%    | 29.0%         | التلفاز          |
| 4.8%    | 5.8%   | 3.8%   | 5.6%     | 4.1%          | الإذاعة          |
| 1.5%    | 2.2%   | 0.5%   | 0.2%     | 2.6%          | الأستاذ/ المحاضر |
| 49.9%   | 43.7%  | 57.1%  | 50.4%    | 49.4%         | الإنترنت         |
| 0.3%    | 0.4%   | 0.2%   | 0.0%     | 0.6%          | مجالس الطلبة     |
| 0.5%    | 0.4%   | 0.8%   | 0.0%     | 1.1%          | الكتل الطلابية   |
| 6.3%    | 7.5%   | 4.8%   | 6.1%     | 6.4%          | الأسرة           |
| 0.9%    | 0.0%   | 1.9%   | 0.8%     | 0.9%          | أخرى             |
| 100.0%  | 100.0% | 100.0% | 100.0%   | 100.0%        | المجموع          |

## الحركات الطلابية ومنظومة عملها

ما زالت الحركات الطلابية بحاجة إلى "فت أنظار وإثارة فضول" أكثر من ثلث الطلبة، حيث حوالي نصف الطالبات الإناث ليس لديها فكرة عن الحركات الطلابية الموجودة في الجامعة وحوالي ربع الطلبة الذكور. وهذا يحتاج إلى الحضور الفعلي لتفرض وجودها في الواقع

عندما تكون نسبة تتراوح ما بين ربع الطلبة الذكور، ونصف الطالبات الإناث لا تعرف عن الحركات الطلابية في الجامعات والمعاهد، فهذا يجمع بين قصور الحركات الطلابية وعزوف جمهور الطلبة كتحليل منطقي في إطار أن الأسباب تتحملها جميع الأطراف، ولكن عندما نخوض في أشكال القصور وأسباب العزوف، يتم الترويج بالعادة بتحميل المسؤولية الكبرى على طليعة الجمهور، وليس على عامة الشعب. فكما تتحمل الدولة مسؤولية توفير فرص العمل وازدهار التنمية وتوفير البيئة الصحية للتنافس على أساس متساو بين المواطنين مع افضليات المؤهلات والامكانيات الفردية، يتحمل المواطن مسؤولية البحث وتمييز المهارات والمنافسة على أسس سليمة حتى يتمكن من الحصول على فرصة العمل. وفي هذه الحالة، صحيح أن هناك أسبابا تتلخص بعزوف الطلبة عن المشاركة السياسية أو المشاركة في صياغة القرارات بالشأن العام، ولكن جزءا هاما من أسباب العزوف هي موضوعية على سبيل المثال الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطلبة، والبيئة السياسية المحبطة والانقسام والالتزامات الشخصية وغيرها إلى جانب العوامل المرتبطة بذوات الطلبة مثل الرغبة والاستعداد والوعي بالحاجة والمسؤولية والشعور بالمواطنة، رغم أن الحركات الطلابية تتحمل جزئيا مسؤولية تقاوم هذه العوامل الذاتية. أن كلامنا من الظروف الموضوعية والذاتية التي يعيشها الطالب هي مجالات لمشاركتها من قبل الحركات الطلابية لايجاد الحلول أو المساعدة في تخفيف آثارها على الطلبة ليس من جانب براغماتي فقط، وانما كجزء من مسؤولياتها النقابية والأخلاقية ورسالتها الإنسانية وأهدافها السياسية.

إن الفرضية الأساسية هنا، هو حال فرضت ذات الحركات الطلابية على واقع الجسم الطلابي وبيئته، من خلال النشاط والحضور في الأذهان والوجدان، وملاصقة الجمهور وعدم وجود البون الشاسع بين "الرأس" و "الجسد"، "اقتصر نشاط الحركات الطلابية في كثير من المؤسسات التعليمية على الموسم الانتخابي أو إحياء بعض المناسبات الوطنية، إلى جانب أنشطة رد الفعل على حدث عام أو خاص، وبالتالي تفقير الحركات الطلابية إلى منهجية عمل واضحة تستند إلى إستراتيجية عمل ضمن رؤية ثابتة محددة بالأهداف ومفصلة بالأنشطة والمهام"<sup>6</sup>.

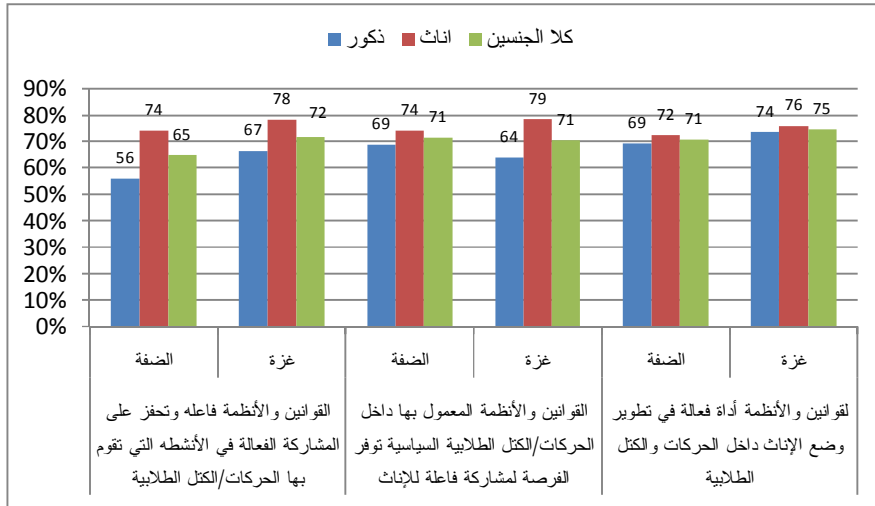
وإذا تم الاتفاق على أن موضوع الأهمية ليس في ما إذا يكون لدى الطلبة فكرة عن الحركات الطلابية أو لا يكون؛ بقدر ما يشير إلى أن عدم وجود فكرة لدى الطلبة عن هذه الحركات الطلابية يعني بالضرورة غيابها من الميدان، وبالتالي من أذهان أو وجدان الطلبة. وبكلمات أخرى ليس وجود فكرة لدى الطلبة عن الحركات الطلابية هدفا بحد ذاته بقدر ما هو أداة قياس وتقدير لفعالية وحضور هذه الحركات في ساحات

<sup>6</sup> مقتبس من محضر اجتماع المجموعة المركزية التي نظمتها مؤسسة مفتاح في رام الله لاستطلاع آراء ممثلين عن فصائل العمل الوطني الفلسطيني. تم عقد الورشة بتاريخ 2014/11/17.

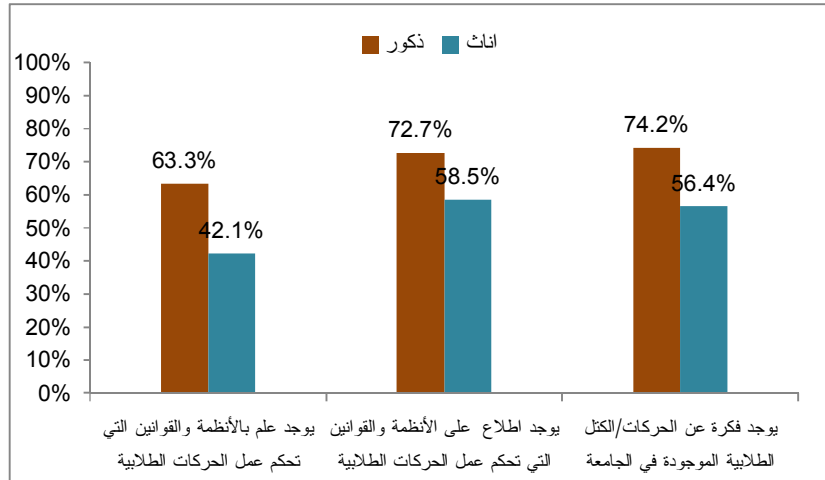
الجامعات والمعاهد، والافتراض هو ليس مجرد أن يتم إثارة فضول الطلبة لمعرفة هذه الحركات ليصبح لديها فكرة عنها من خلال أنشطة اعلامية جوفاء أو ماراثون استعراضية منزوع المضمون، بقدر ما يجب أن تقوم الحركات الطلابية بممارسة عملها على الأرض وفرض وجودها بالواقع لتكون عاملا مؤثرا وبشكل واضح ويصبح نشاطها جزءا من الفكرة التي يمكن للطلاب أن يراكم معرفته حولها أو علمه بها، ويتفاصيل رسالتها إيدانا بمشاركته إياها، لأن العنوان في كل هذا المجال هو كيف على الحركات الطلابية أن تعزز من مشاركة الطلبة في الأنشطة العامة وتنخرط أكثر بالمشاركة السياسية، تلك المشاركة التي تتسق مع تعريف "الطوعية المبنية على الوعي بتحقيق مصلحة ما"، سواء كانت فردية أو جماعية، وتهدف بالأساس لتكثيف الضغط من أجل توجيه القرار أو صياغة الجديد من القرارات القائمة نحو واقع أفضل للجماعة وعلى المستويات المختلفة وبغض النظر عن المجال إذا كان استراتيجيا أو تكتيكا بل الأهم هو المساهمة في تعزيز ثقافة المشاركة والتشبيك لمزيد من الضغط على صانع القرار لاتخاذ ما يلزم من تحقيق مصالح الشباب والسياسات العامة التي تخدم الجميع.

وحيث أن وجود الفكرة لدى الطلبة عن الحركات الطلابية لا يعني بالضرورة معرفة كافية حولها، تم توجيه سؤال يتعلق بالمعرفة عن وجود أنظمة وقوانين تحكم عمل هذه الحركات، فتبين أن حوالي نصف الطلبة (51.2%) على علم بوجود هذه الأنظمة أي حوالي ثلاثة أرباع من لديهم فكرة عن الحركات الطلابية، بواقع 63.3% من الذكور و42.1% من الإناث. أما من حيث الاطلاع على الأنظمة والقوانين النازمة للحركات والكتل الطلابية، فقد تبين أن حوالي ثلث من يعرفون بوجود هذه الأنظمة غير مطلعين عليها. وبعيدا عن المعرفة بوجود القوانين أو الاطلاع عليها، وبالاعتماد على تصورات الطلبة عن ماهية هذه القوانين من حيث فاعليتها وتحفيزها على مشاركة الطلبة للأنشطة التي تقوم بها الحركة الطلابية، أشار حوالي ثلثي الطلبة إلى أنها فاعلة ومحفزة للمشاركة. ويلاحظ أن الإناث أكثر قبولا لهذه الفكرة، بل أكثر موافقة من الذكور على إن هذه القوانين توفر الفرصة لمشاركة فاعلة للإناث. وقد يكون هذا التباين في وجهة النظر مرتبط بالسقف الذي تطمح له الإناث في ظل عدم وصولها لمستوى الذكور في المشاركة السياسية. وبالعادة وجهة النظر هذه تتغير مع ارتفاع نسبة مشاركة الإناث وانخراطها في العمل العام ومنها السياسي. وعلاوة، حوالي ثلاثة أرباع الطلبة يرون أن هذه القوانين بمثابة أداة فعالة في تطوير وضع الإناث داخل الحركات والكتل الطلابية.

شكل 5: التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب موافقتهم على أن أنظمة وقوانين الحركات الطلابية تحفز المشاركة الفعالة وتوفر فرصة لمشاركة الإناث، 2014



شكل 6: التوزيع النسبي للطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حسب وجود فكرة لديهم عن الحركات الطلابية وعلمهم بوجود أنظمة وقوانين تحكم عملها، 2014



أما في مجال الميول السياسية وليس فقط مجرد الفكرة العامة عن الحركات الطلابية أو المعرفة بوجود أنظمة داخلية لها، فقد تبين من نتائج المسح أن ما نسبته 20.4% من الطلبة ليس لديهم ميولا سياسية لأي من الكتل الطلابية، بواقع 15.6% من الذكور و25.2% من الإناث. وأما المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فكان هناك فروقا ذات دلالة، حيث وصلت حوالي 23% في الضفة الغربية (حوالي 17% للذكور و27% للإناث) مقابل حوالي 16% في قطاع غزة (حوالي 13% للذكور و20% للإناث). ان هذه النسبة تعتبر نسبة متفائلة مقارنة بنتائج استطلاعات في الشارع الفلسطيني خاصة في ظل ظروف التراجع السياسي واجواء الانقسام حيث وصلت نسبة الشباب الذين لا يتقنون باي فصيل سياسي موجود على الساحة الفلسطينية إلى 52% في العام 2009<sup>7</sup>. وقد تكون الخصوصية التي يعيشها الطلبة ومحدودية حجم المسؤوليات التي يتحملونها وطبيعة البيئة الجامعية للعمل السياسي والنقابي تساعد في انخراط أوسع في العمل السياسي، وبالتالي الميول السياسية.

<sup>7</sup> منتدى شارك الشبابي، 2010. الشباب الفلسطيني والتنظيمات السياسية

جدول 4: التوزيع النسبي لطلبة الجامعات والمعاهد حسب ميولهم السياسية

| المجموع | الجنس |      | الحركة الطلابية       |
|---------|-------|------|-----------------------|
|         | انثى  | ذكر  |                       |
| 41.0    | 34.8  | 47.2 | كتلة الشبيبة الطلابية |
| 30.4    | 34.2  | 26.6 | الكتلة الإسلامية      |
| 1.0     | 1.1   | 0.9  | كتلة الاتحاد الطلابية |
| 3.3     | 2.2   | 4.5  | جبهة العمل الطلابي    |
| 0.8     | 0.6   | 1.0  | كتلة الوحدة الطلابية  |
| 1.4     | 1.5   | 1.3  | المبادرة الفلسطينية   |
| 1.6     | 0.4   | 2.9  | حركات طلابية أخرى     |
| 20.1    | 25.2  | 15.6 | ليس لديهم ميول سياسية |
| 100     | 100   | 100  | المجموع               |

بغض النظر عن مدى ثبات شعبية الحركات الطلابية تبعا للفترة الزمنية أو الظروف العامة، فالمهم هنا هو ليس إيراد حجم مؤيدي هذه الحركات أو تلك بقدر الحاجة إلى التركيز على حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الحركات في مجال التوعية السياسية وانخراط الجمهور الطلابي والشبابي عموما في العمل السياسي والاتفاقات بشكل عملي إلى كيفية رفع مستوى تمثيل الإناث خاصة لدى الحركات التي يوجد فجوة كبيرة بين الجنسين في مؤيديها.

جدول 5: نسبة الطلبة حسب أسباب عدم الميول السياسية والمنطقة والجنس، 2014

| فلسطين  |      |      | قطاع غزة |      |      | الضفة الغربية |      |      | السبب   |
|---------|------|------|----------|------|------|---------------|------|------|---|
| المجموع | انثى | ذكر  | المجموع  | انثى | ذكر  | المجموع       | انثى | ذكر  |   |
| 35.5    | 25.7 | 51.3 | 44.7     | 31.0 | 59.0 | 32.1          | 24.1 | 47.2 | من ينضم لهذه الحركات/الكتل الطلابية يتعرض لمناخ كثيرة           |
| 30.7    | 28.3 | 34.5 | 33.5     | 33.8 | 33.2 | 29.7          | 26.8 | 35.3 | الحركات/الكتل الطلابية لا تفعل شيئا                             |
| 35.9    | 24.5 | 54.2 | 60.6     | 47.6 | 74.3 | 26.7          | 17.8 | 43.8 | لا يوجد حركات/كتل طلابية تعبر عن أفكاره                         |
| 48.3    | 62.0 | 26.1 | 27.2     | 31.3 | 23.0 | 56.0          | 70.9 | 27.7 | عدم اهتمامهم بالسياسة   |
| 22.5    | 28.4 | 13.1 | 11.9     | 18.8 | 4.7  | 26.5          | 31.1 | 17.6 | عدم معرفة شيء عن الحركات/الكتل الطلابية وعن كيفية المشاركة فيها |
| 8.6     | 6.7  | 11.7 | 16.9     | 12.0 | 22.0 | 5.6           | 5.2  | 6.3  | أسباب أخرى  |
| 20.1    | 25.2 | 15.6 | 15.9     | 20.0 | 13.1 | 22.9          | 27.3 | 17.4 | نسبة الطلبة الذين ليس لديهم ميول سياسية                         |

وأما عن الأسباب التي أوردتها الطلبة لتفسير عدم ميولهم السياسية، فمن الواضح أن هناك توجهات واضحة لدى الطلبة من الجنسين وفي كلا المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبغض النظر إذا كانت هذه التوجهات مبنية على آراء وانطباعات، أم استنادا إلى خبرات شخصية أو من المحيط الذي يعيشون فيه، فالمهم هو كيفية النظر لهذه الأسباب في إطار البحث عن الحلول ومعالجة هذه الظاهرة أو محاولة إزالة الأسباب على الأقل.

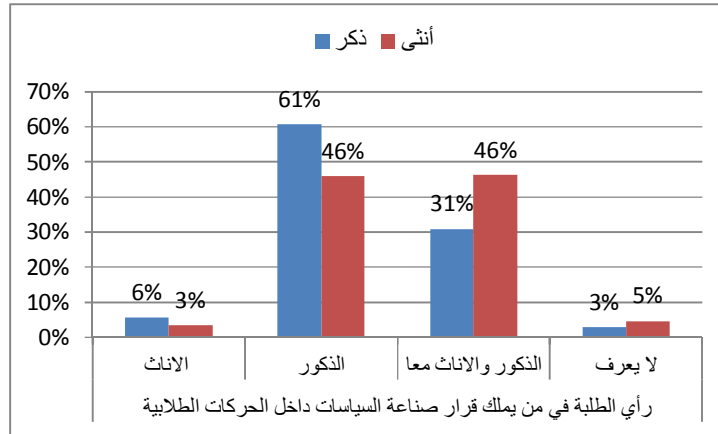
لقد استحوذ التخوف من التعرض لمناخ كثيرة في حالة الانضمام للحركات أو الكتل الطلابية على ما يزيد عن ثلث الطلبة الذين استنتوا أنفسهم من الميول السياسية، حيث كانت هذه النسبة أعلى بوضوح في قطاع

غزة مقارنة مع الضفة الغربية. وفي مجال الجنس، يتضح أن نسبة المتخوفين من الذكور هي ضعف نسبة الإناث تقريبا، وهذا مؤشر طبيعي في مجتمع ذكوري حتى في المشاركة السياسية، وفي التخوفات منها لأن الملاحقة والمتاعب ستقع أولا على الذكور.

إن هذه التخوفات أول ما تعكسه هو واقع الحياة الديمقراطية سواء أكان ذلك يتعلق بالسلطة السياسية أو الفكر المجتمعي الديمقراطي السائد بما يشمل واقع الأسرة والمحيط الاجتماعي الضيق. وحيث أن هناك نسبة واضحة تتجنب الانخراط في العمل السياسي تجنباً لوقوعهم في المتاعب، فهذا يستدعي إعادة النظر في كيفية التخلص من هذه التخوفات وما يقف خلفها من ممارسات المؤسسة السياسية والسلطة التنفيذية، وكذلك الثقافة المجتمعية السائدة سواء كانت صحيحة ولها دلالاتها في الواقع أو مجرد آراء وانطباعات لدى الطلبة. أما إذا كانت صحيحة، فهي تحتاج إلى ممارسة الضغوط بالوسائل المناسبة، وبالآدوات المتاحة لإشاعة الجو الديمقراطي المجتمعي وإطلاق الحريات، وعدم مضايقة النشطاء السياسيين بسبب نشاطهم، كما يجب العمل على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع والأسر الفلسطينية نحو إتاحة المجال أمام أبنائها لعدم كبح مشاركة أبنائهم السياسية. وأما إذا كانت لا تعدو كونها انطباعات لدى الطلبة، فيجب العمل على توضيح هذا الواقع من الجهات المعنية وإزالة الصورة الضبابية لمصدر هذه التصورات. وإذا أخذنا بالاعتبار هذا التخوف مع الأسباب الأخرى التي ساقها الطلبة، نلاحظ أنه يقع على عاتق الحركات والكتل الطلابية مراجعة الدور الذي تقوم به حيث يرى جزءا هاما من الطلبة الذين ليس لديهم ميولاً سياسية، أن الحركات الطلابية لا تفعل شيئاً (حوالي 30%)، والتساؤل المطلوب أولاً هو: ما هي الأفعال التي يتوقعها الطلبة ولا يلمسوا القيام بها حالياً؟

إنها مهمة مشتركة على الحركات الطلابية والطلبة بشكل عام لإعادة تأسيس هذه العلاقة لتكون معبرة عن ذاتها. ومن القضايا الهامة في هذا المجال هو الضرورة الملحة لمراجعة فحص مساحة المشاركة المتاحة لصياغة القرارات وتنفيذ السياسات التي تنتهجها الحركات الطلابية في ساحات مؤسسات التعليم العالي، مقروناً ذلك بالسبب المتعلق بقناعة الطلبة بأن هذه الحركات لا تعبر عن أفكارهم (حوالي 35%)، وهذا السبب هو تعزيزاً وتأكيداً على أنه ما زال هناك الكثير لعمله من قبل الحركات الطلابية وفحص كيف يمكن لها أن تعبر عن احتياجات وتوجهات الطلبة بما ينسجم مع الإطار الوطني واتساقاً مع أولويات العمل التي بالأساس يجب عليها أن تراعي الجسم الطلابي الذي تمثله ليس من ناحية نقابية فقط بل وفكرية وسياسية أيضاً.

شكل 7: التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم من يملك قرار صناعة السياسات داخل الحركات الطلابية حسب الجنس، 2014

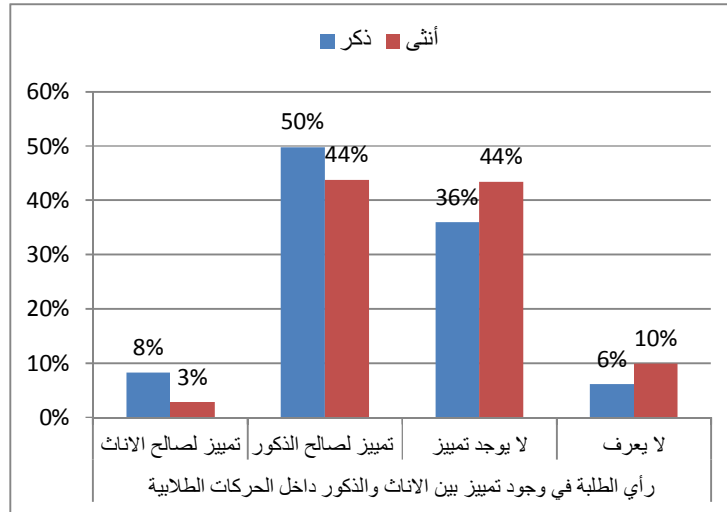


يتضح من الجدول أعلاه انه لا يوجد توازنا في من يملك قرار صناعة السياسات داخل الحركات الطلابية. فحوالي 40% من الطلبة يرون أن كلا من الذكور والإناث يملكون قرار صناعة السياسات داخل الحركات الطلابية، بينما أغلبية الطلبة يرون بعدم وجود مساواة في امتلاك قرار صنع السياسات، فما يزيد عن نصف الطلبة أدلوا بآراء قالوا فيها أن الذكور هم من يملكون هذا القرار، و4% منهم قالوا بأن الإناث هن من يملكن القرار.

وفي مقارنة بين آراء الإناث مقابل الذكور، هناك مستويان في القراءة؛ الأول أن الإناث اعتبرن أنفسهن شريكات في امتلاك القرار بفارق واضح عن رأي الذكور (46% للإناث مقابل 31% للذكور). والثاني أن نسبة الإناث اللواتي اعتبرن ملكية القرار لدى الذكور هي أقل من الذكور، وبنفس الفارق تقريبا. وعودة على تعريف امتلاك القرار وسقف الطموح المطلوب، قد يتم التفسير على أساس "تفاضل" الإناث بانها تشارك الذكور في امتلاك القرار أو تنكر الذكور لمشاركتهم الإناث في القرار، أو عدم قبولهم بفكرة خروج القرار "بكامله" من بين أيديهم. وأيا كانت التفسيرات فالثابت الأكيد هو عدم وجود مساواة في امتلاك القرار بين الذكور والإناث. وهذا يستدعي أولا فحص ومراجعة وتعديل آليات عمل وقوانين عمل الحركات الطلابية ومدى ملاءمتها لتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، وذلك بما يضمن تعريفا واضحا لحدود وأشكال الصلاحيات وتجليات امتلاك القرار بين الجنسين، ومن ثم تطوير كافة أدوات مراقبة الالتزام بهذه القوانين، وتقييمها على قاعدة تنفيذ التوجهات وتطوير العملية بشموليتها.

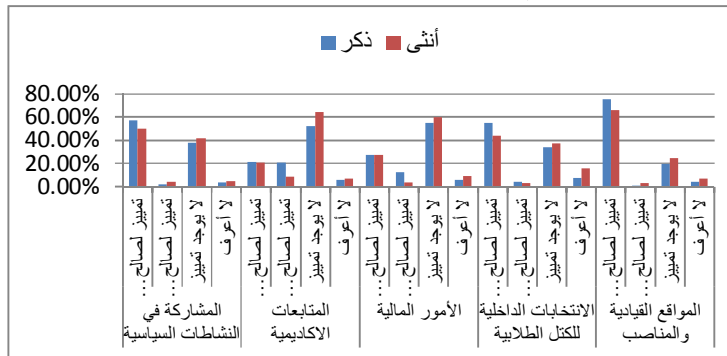
أما من الناحية العملية، وعن الفجوة القائمة بين الجنسين داخل الحركات الطلابية؛ فيتضح من البيانات أن التمييز هو لصالح الذكور. وفي هذه الظاهرة هناك بعدين على الأقل: الأول، تباين وجهة نظر الطلبة الذكور والإناث من وجود التمييز بينهما في الحركات الطلابية، والثاني هو أن نسبة الطلبة الذين يرون أنه لا يوجد تمييز هي أقل من النصف. والاستنتاج الأول هو إمكانية تأكيد وجود التمييز بين الجنسين، والثاني هو وجود إشكالية في مفهوم التمييز بين الطلبة بغض النظر عن جنسهم، وهذا يتضح من خلال آراء كلا الجنسين على التمييز ضده أو لصالحه.

شكل 8: التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم في وجود تمييز بين الذكور والإناث داخل الحركات الطلابية حسب الجنس 2014



ومن أجل اتضاح الصورة بشكل يحدد مجالات التمييز بين الجنسين إن وجدت، تم إدراج عدد من مجالات محددة حتى يتم فحص التباين في التمييز حسب المجال، والقاسم المشترك بينها هو أن الطلبة أكدوا على أن التمييز هو لصالح الذكور. وما زالت كافة المجالات تعاني من هذا النوع من التمييز خاصة في مجال فرص المواقع القيادية والمناصب داخل الحركات الطلابية.

شكل9: التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم في وجود تمييز بين الذكور والإناث في قضايا محددة حسب الجنس 2014





## العمل السياسي والحقوق السياسية

ضرورة منح الإناث الفرص الكافية للمشاركة السياسية من أجل توسيع مشاركتهن الكمية والمساهمة في تراكم الخبرات لديهن، ونحو تعزيز بناء قدرتهن لكسر حاجز القلق من المبادرة بالمشاركة والذي سينتج عنه حتما البرهان بقدرة الإناث على النجاح

رغم موافقة حوالي ثلثي الطلبة (61%) على أن الإناث على معرفة ووعي كاف بالحقوق والواجبات تجاه المجتمع، دون وجود فوارق تذكر بين رأي الإناث مقارنة بالذكور وباتساق إلى حد كبير بين الطلبة في الضفة الغربية مقارنة مع نظرائهم في قطاع غزة وبذات اتجاه الاتساق، إلا أن حوالي ثلاثة أرباع الطلبة (70.1%) يرون أن مشاركة الإناث في العمل السياسي غير كافية، والملفت هنا هو اتفاق الذكور والإناث على هذا الرأي. وهذا يبرز الفجوة في بين معرفة الإناث للحقوق والواجبات تجاه المجتمع وبين اعتبار مشاركتهن كافية في العمل السياسي على اعتبار أن هذه المشاركة هي جزء من الحق والواجب في آن واحد. وحيث أن الطلبة الذكور والإناث متفقين على عدم كفاية مشاركة الإناث السياسية، ما يستدعي البحث فيما يقف خلف الأسباب التي تحول دون المشاركة الكافية أو الدرجة التي تطمح الإناث للوصول إليها في مجال القيام بدورها، حيث احتل عامل الثقافة المجتمعية السائدة مرتبة متقدمة لدى الطلبة الذين اعتبروا مشاركة الإناث غير كافية (حوالي 91% منهم) في اعتباره سببا وعقبة أمام مشاركة الإناث السياسية دون فروق تذكر بين آراء الذكور والإناث.

وفي أول قراءة لهذه النسبة يمكن الاستنتاج بأن الإناث ليس لديهن مانعا من المشاركة ما دامت تعتبر أن مشاركتهن غير كافية، وعندما يلقي الذكور اللوم على الثقافة السائدة (حال الإناث أيضا)، يصبح لزاما للبحث عن مكونات الثقافة التي تحول دون توسيع مشاركة الإناث السياسية، وما الذي يمنع من تغيير الثقافة السائدة لإتاحة المجال لمشاركة أوسع للإناث. وهنا نجد أن منح الفرص للإناث لمشاركتهن هو من المفاتيح الأولى التي اتفق على أهميتها كل من الذكور والإناث (حوالي 78% منهم) رغم تباين حجم النسب في تبرير قلة الفرص كسبب لتدني المشاركة السياسية (83% من الإناث مقابل 70% من الذكور). وفي هذا المجال من المفروض أن الإناث هن الأكثر قدرة على تشخيص الفرص المتاحة أمامهن، ولكن حتى لو كان هناك مبالغة وعدم موضوعية عند الإناث في تقليل حجم الفرص، إلا أن الذكور أيضا متفقين وإن بنسب أدنى قليلا.

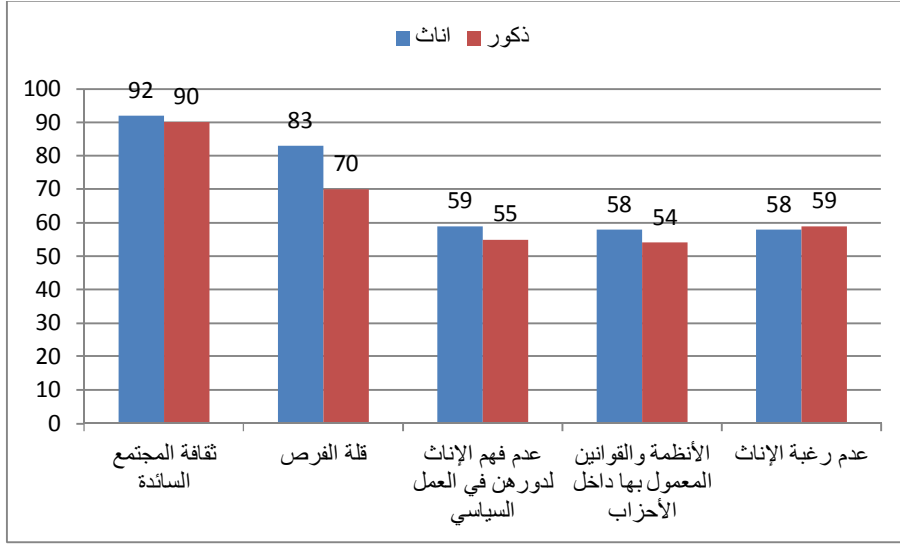
إن الاستنتاج الهام هنا هو ضرورة منح الفرص للإناث في المشاركة السياسية ليس فقط لتوسيع مشاركتها الكمية بقدر أن تساهم الفرص أيضا في تراكم الخبرات لدى الإناث، وتعزز من بناء القدرات لديهن، والتي بهذه القدرات تكسر حاجز القلق من المبادرة بالمشاركة وتبرهن أيضا بقدرتها على النجاح وبمستويات قد تفوق أداء الذكور، إضافة إلى تعزيز فهم الإناث لدورهن في العمل السياسي لإزالة هذا المعيق كتبرير لتدني مشاركة الإناث.

ومن أجل أن تكون إتاحة الفرص مرتبطة بمستوى رغبة الإناث في مشاركتها، وحيث هناك رؤية بأن الرغبة ما زالت تشكل عائقاً، فيصبح لزاما العمل بالتوازي على منح الفرص من أجل رفع نسبة الرغبة، وكذلك حث الإناث على المشاركة انطلاقاً من الإيمان والوعي بالدور المناط بها في إطار منظومة الحقوق والواجبات المجتمعية على أن يتم ذلك بالمشاركة مع الإناث وليس مجرد توزيع مهام أو عرض "فتات" من الأدوار الهامشية.

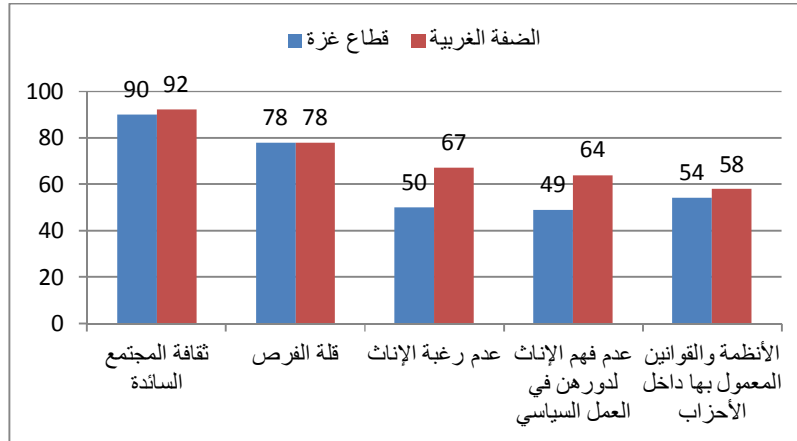
لقد وجه بعض الطلبة اللوم إلى الإناث على أنهن لا يمتلكن روح المبادرة بالمشاركة السياسية ولا يعملن بالقدر الكافي لانتراع حقوقهن في المشاركة، ورغم أن ما اتضح من مواقف الطلبة الإيجابية نسبياً تجاه أنظمة العمل الناضجة لعمل الحركات الطلابية "وعدالة" الفرص المتاحة، إلا أنه ما زال الكثير مما قد يلقي على عاتق الأحزاب السياسية ذاتها في

ازالة الكوايح العملية وليس بالضرورة من حيث التعليمات وإنما من النواحي العملية التطبيقية وعدم الوقوف خلف تيريرات قد تكون "رسائل حق يراد بها باطل".

شكل 10A: نسبة الطلبة الذين يعتبرون أن مشاركة الإناث في العمل السياسي غير كافية حسب الجنس والسبب 2014



شكل 10B: نسبة الطلبة الذين يعتبرون أن مشاركة الإناث في العمل السياسي غير كافية حسب المنطقة والسبب 2014



إن الفجوة القائمة بين ما هو مكتوب في الأنظمة de jure وبين ما يتم ممارسته في الواقع de facto هو أحد أهم المواضيع التي تتطلب فحصها من الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية من أجل وضع الحلول العملية المطلوبة لجسر هذه الفجوة.

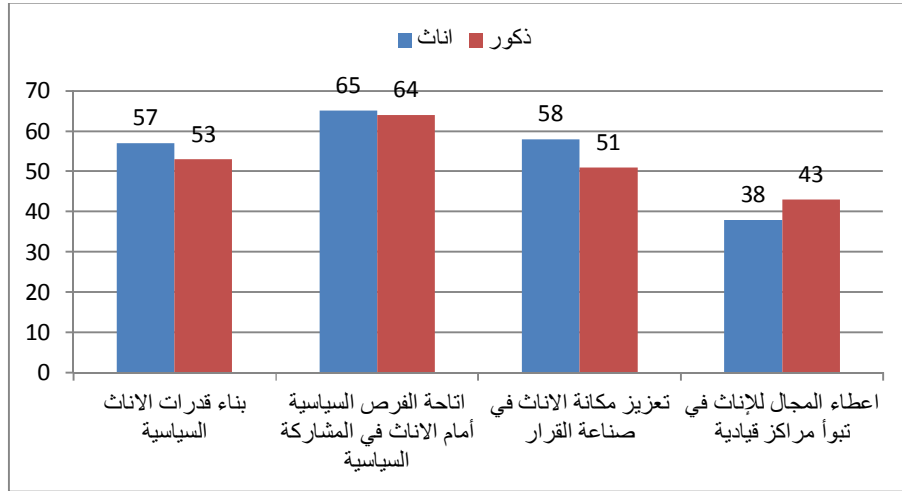
لم يعد يكفي التبرير والدفاع عن خلو الأنظمة الداخلية والإجراءات المتبعة من سياسة التمييز القائمة على الجنس، بل يتعداه إلى توفير الحلول الكفيلة بالخروج من مأزق تدني مشاركة الإناث لأنها لا تحرم الإناث من فرصتها فقط بل وتحرم المجتمع والقضية والعملية التنموية برمتها من نصف طاقة هذا المجتمع.

وتعود بنا حالة إلقاء اللوم الأخرى على الإناث بأنه لا يوجد هناك إناث قياديات يتحلين بقوة الشخصية وحسن الحضور، هذه الفكرة تعيد مستوى النقاش إلى أيهما يسبق البيضة أم الدجاجة، فمن المتعذر أن نتوقع وجود شخصية نافذة لدى

الأثني في ظل نظرة ذكورية تخفض تقدير الإمكانات وفي ظل حرمان من الممارسة التي تتيح لها التعلم وإبداء الرأي وتعزيز القدرة.

إن عملية مشاركة الإناث السياسية هي عملية معقدة ومتداخلة لا تبدأ بالنأي عن الذات وطلب المستحيل في فراغ وهمي بقدر ما هي عملية متراكمة تشترط المشاركة والتطوير المستمر للإمكانات مترافقة مع تعزيز الثقة وتصاعد منح الفرص التي تقود حتما نحو مشاركة فاعلى وواسعة على قاعدة الشراكة وليس مجرد عملية تجميلية أو تمثيلية.

شكل 11: نسبة الطلبة حسب آرائهم من قيام الأحزاب السياسية بدور فعال في مجالات محددة حسب الجنس والمجال 2014



### الإطار السياسي والقاعدة الشبابية

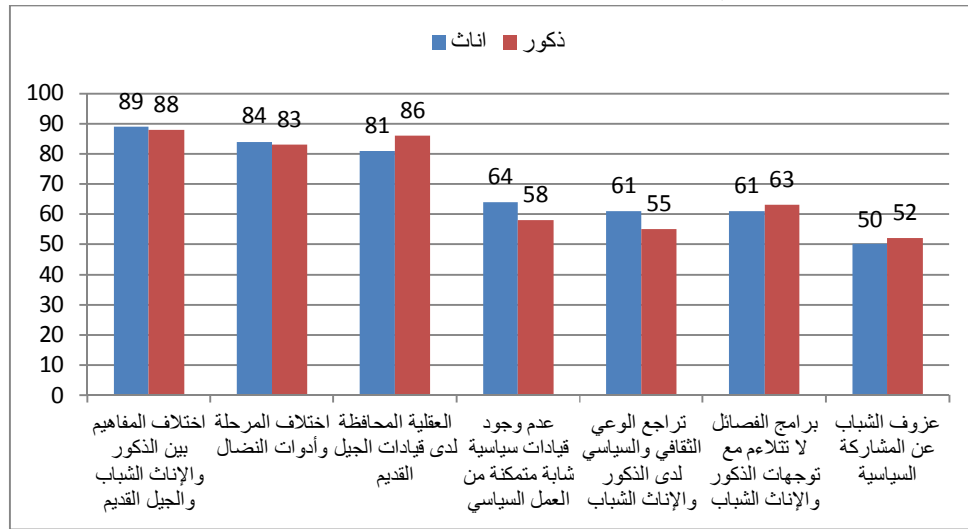
إن تعزيز المناخ الديمقراطي هو أحد أهم أدوات حل الإشكال التاريخي لسد الفجوة بين الأجيال "والذي لا يرتبط بالتجربة الفلسطينية فقط"، على قاعدة منح الفرص الكافية لمستحقها بشكل شفاف والتخلص من النزعة الأنانية ومحاربة كل السلوكيات التي يتسبب تراكمها في تعزيز المصالح الشخصية وتضارب المصالح وانتشار الفساد.

تعتبر الصفة التمثيلية في العمل السياسي جزء لا يتجزأ من شرعية وجودها، والشباب الفلسطيني كقطاع هام من حيث حجمه التكويني في المجتمع والدور المتوقع منه يحتاج لواحدة من أهم روافع التمثيل الذي يعطي شرعية لقيادته السياسية، ولكن إذا كان حوالي نصف الطلبة (48%) في هذا المسح أفادوا بأن القيادات السياسية على الساحة الفلسطينية هم من الجيل المتقدم بالسن (الشائخ)، بواقع 56.6% من الذكور و41.5%. هذا الانطباع، وبغض النظر عن مدى دقته في الواقع إلا أنه قد تسبب في إيمان الطلبة بوجود فجوة بين الأجيال الشابة وقيادات الجيل المتقدم بالسن، وبنسبة ما يزيد عن ثلاثة أرباع الطلبة (78%).

ومن خلال الأسباب المدرجة لتفسير هذه الفجوة، يمكن إسناد المسؤوليات إلى ثلاث جهات؛ القيادات السياسية، والجيل الشاب (ذكورا وإناثا)، والبيئة الحاضنة للعمل السياسي بما فيه البرامج والتوجهات الحزبية لفصائل العمل الوطني الفلسطيني. فالشباب مطالبون بالعمل وتعزيز دافع الرغبة والالتحاط بالعمل السياسي ولا يتوقع أن يستدعوا ببطاقات دعوة مزينة بالشعارات الجذابة للعمل معها في قاعات فارغة من قبل أي من الجهات الفاعلة، ولا يحتمل أن يتم إسناد أي من المسؤوليات إلى من هم دون مستوى الثقة بتحمل إمكانية القيام بالدور المناط بهم "ولو بالحد الأدنى"، دون أن

يكون لديهم الدافع والرغبة في الانخراط والعمل الجاد نحو أخذ المكانة التي تعكس اهتمامهم، وبالتوازي على القيادات السياسية أن تنظر في منظار استكشاف المستقبل وتطوراته المحتملة بعد عدة سنوات إلى عقد من الزمان، وما تريد أن تراه وتعيشه في مجال ضخ الدم الجديد في عروق العملية التنظيمية وعصب الحياة السياسية. لا يكون كل ذلك دون وجود المرجعية التنظيمية التي تنظم العمل وتضمن حدود التداخلات وتعمل على تعزيز التوجهات المرسومة. قد يبدو ذلك صعبا للبعض بل مستحيلا، فيما يرى الآخرون أنها ساذجة وسهلة دون عناء لتحقيقها. وأيا كانت التوجهات، لا يمكن حل الإشكال التاريخي بوجود فجوة بين الأجيال والذي لا يرتبط بالتجربة الفلسطينية فقط، الا بشيوع المناخ الديمقراطي في العمل السياسي على قاعدة منح الفرص الكافية لمستحقها بشكل شفاف والتخلص من النزعة الانانية ومحاربة كل السلوكيات التي يتسبب تراكمها في تعزيز المصالح الشخصية وتضارب المصالح وانتشار الفساد.

شكل 12: نسبة الطلبة حسب آرائهم من أسباب محددة لوجود الفجوة بين الشباب والقيادات الموصوفة بالمتقدمة بالسنة، 2014



حوالي نصف الطلبة يرون أن برامج الأحزاب السياسية تعبر عن طموحات ورغبات الشباب من حيث المبدأ ( وأن لا تتلاءم بنفس الدرجة مع توجهات الشباب)، وإن كان النصف الآخر لا يجد طموحاته في هذه البرامج، كيف يمكن الاستفادة وتعزيز هذا الإيمان؟ إن الافتراض النظري هنا هو أن ما يتم إدراجه في البرامج لا يتم بالضرورة تنفيذه وهذا ما يتم التعبير عنه في الفجوة بين النظرية والتطبيق أو الفكر والممارسة.

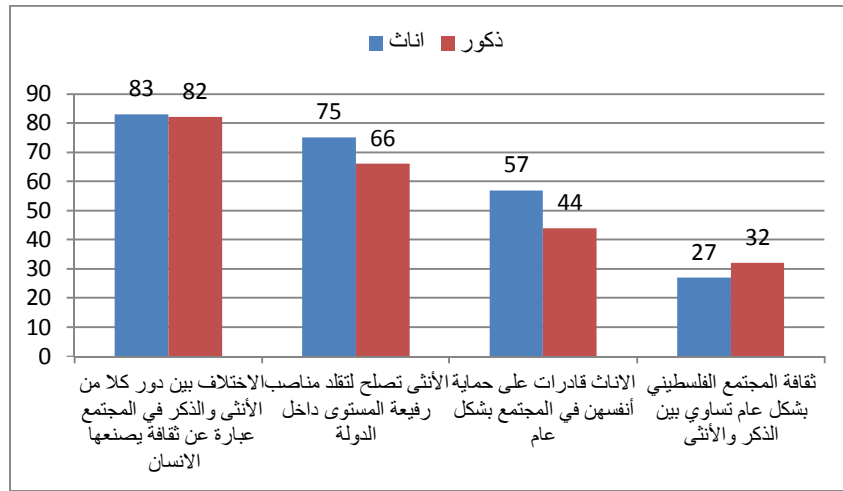
لا تقتصر الأزمة على اجترار التعليمات وإدراج البرامج الحزبية أو التنظيمية المذيلة بحق الإناث وضرورة مشاركتها السياسية، بل وتحويلها الى ممارسة يومية وتفصيلية في كافة الشؤون الخاصة بالتنظيمات السياسية وضمان آليات مراقبة التنفيذ العادل والقائم على المساواة بين الجنسين في مختلف الهيئات من القاعدة إلى القمة على أساس شفاف وواضح وخاضع للمساءلة والمحاسبة والتقييم الدوري والمستمر.

إن الحاجة المكتملة لهذا الواقع هو أن يطلع الأفراد خاصة الشباب على برامج الأحزاب حيث أظهرت بيانات المسح أن حوالي 45% من الطلبة يرون أنه ليس هناك إدراكا ووعيا للشباب ذكورا وإناثا ببرامج الشباب. إن الشباب وبعد اطلاعه الكافي على برامج الأحزاب وفهمه لها مطالب بتطبيق ما يرد فيها من مبادئ عادلة ومحاوله تطويرها لتعزيز قصص النجاح لمشاركة الشباب وتجاوز محطات مصادرة حقوقهم ذكورا وإناثا.

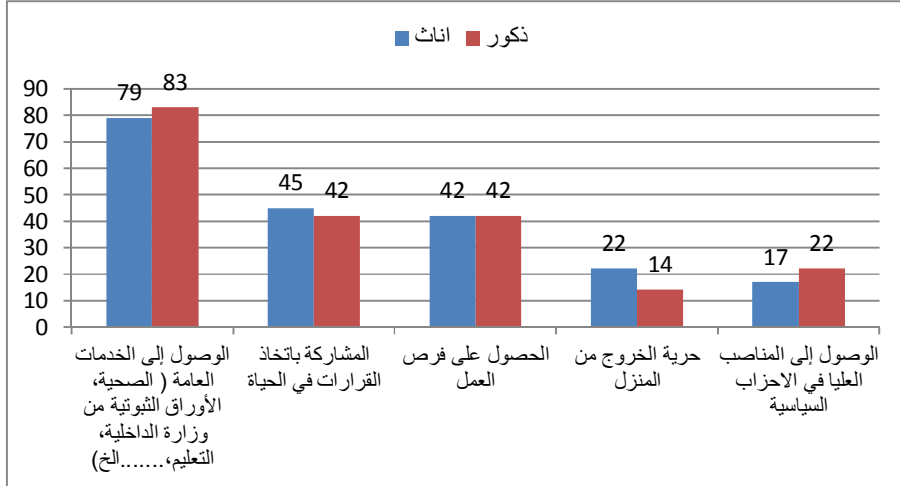
## الثقافة المجتمعية والمشاركة السياسية للطرفين

يحتل عنصر الثقافة المجتمعية مكانة هامة في رسم ملامح بيئة حاضنة لمشاركة المرأة واخذها دورا محددًا، ففي الثقافة الفلسطينية، وكما في كثير من الثقافات، يوجد فجوة كبيرة بين ما يعتقدونه الناس وبين ما يتم ممارسته في الواقع.

شكل 13: نسبة الطلبة الذين يعتقدون بصحة العبارات المحددة حسب الجنس 2014



شكل 14: نسبة الطلبة الذين يعتقدون بوجود مساواة في المجتمع الفلسطيني بين الذكور والإناث حسب مجالات محددة 2014



ما زالت القضايا الأكثر تعقيدا في موضوع المساواة بين الذكور والإناث هي في حرية خروج الإناث من المنزل والتي تعتبر البوابة الأوسع لموضوع مشاركتها في النشاطات المجتمعية والأنشطة السياسية كذلك.

فمن حيث الانطباعات والتصورات حول وجود المساواة بين الجنسين، فقد أفاد حوالي خمس الطلبة بوجود هكذا مساواة في حرية الخروج من المنزل، بواقع 14% للذكور و22% للإناث، أي أن الإناث التي تعتقد بوجود هكذا مساواة أعلى منه لدى الذكور. في حين أفاد ما نسبته 81.0% من الطلبة أنه يوجد مساواة في المجتمع بين الجنسين من حيث الوصول إلى الخدمات العامة، بواقع 83% للذكور و79% للإناث. وهنا نستنتج أن مظاهر المساواة في مجال الوصول إلى الخدمات (وهي مهمة بالطبع) وليس بالضرورة أن تعكس المساواة في المجالات الأخرى خاصة المرتبط منها بالثقافة المجتمعية العامة. فمن ناحية، هناك حاجة إلى أن يتم تعزيز وعي المواطن في مجالات المساواة المطلوبة خاصة المتعلقة بالحياة العامة مثل الخروج من المنزل والمشاركة المجتمعية والسياسية، وكذلك الربط بين الوعي بهذه المساواة مع المجالات التنموية المفترضة نتاجا إلى ذلك. ومن ناحية أخرى يجب العمل وبشكل يساعد على عدم خلط التوجهات مع النظرة الاستعراضية التي تدعي المساواة ومنح حقوق المرأة في مجال مشاركتها السياسية.

وفي إطار تحديد الشخص الذي يتخذ القرارات داخل الأسرة فيما يتعلق بقضايا محددة؛ تم محاولة رصد ما له علاقة "سواء مباشرة أو غير مباشرة" بموضوع المشاركة السياسية، فقد تبين نوع من المزامنة في الآراء نحو تحديد الأدوار بين الذكور والإناث تجاه بعض القرارات.

فمثلا، حول سؤال من يتخذ القرار داخل الأسرة لخروج الإناث إلى سوق العمل؟ أجابت نصف الإناث بأنها مسؤولة مشتركة بين الذكور والإناث في الأسرة، بينما الذكور أجابوا بنسبة 37% فقط، بينما كانت النسبة معكوسة تقريبا لوجهة النظر القائلة بأن الذكور هم من يتخذون هذا النوع من القرارات.

إذن، ما هو التشخيص؟ هل تقوم الإناث بالإصرار من وجهة نظرهن على ما يردن وما يحببن أن يكون؟ أم أن الذكور يكابرون ولا يريدون الاعتراف بأنه تم تجريدهم من صلاحياتهم الأبوية التاريخية؟ على عكس من يتخذ القرار في خروج الذكور إلى سوق العمل الذي يبرز مدى الفجوة، فإن حوالي 81% من الذكور أفادوا بأنهم يتخذون القرار بأنفسهم مقابل حوالي ثلاثة أرباع الإناث لوجهة النظر هذه.

إن كلا الاتجاهين جائز. ولكن المؤكد هو أنه ما زالت الذهنية المجتمعية تميل في بنيتها الفكرية لصالح سيادة الذكور وتحكمهم في القرار الأسري، وهذا ما ينعكس على موضوع المشاركة المجتمعية والسياسية التي أظهرت نتائج المسح

بأن ما يزيد عن نصف الإناث يشاركون الذكور في قرارات المشاركة في النشاطات المجتمعية. ولكن 38% من الذكور يوافقون على هذا الرأي. أما نسبة الإناث التي أسندت اتخاذ قرار مشاركتها للنشاطات المجتمعية للذكور، فقد كانت 28% مقابل 43% من الذكور.

إنه صراع المتناقضات وشدة الزحام على اتخاذ القرارات حتى في تقييم الواقع ووجهات النظر، فكيف سيكون الحال في الواقع عندما يتعلق الأمر بتجريد المسؤوليات أو التنازل عن "امتيازات". وهذا الاتجاه انطبق أيضا على موضوع مشاركة الإناث في الأنشطة السياسية الذي هو انعكاس للحياة الديمقراطية التي تعيشها الأسرة الفلسطينية.

### آليات المشاركة السياسية المتاحة

إن الدلالة الأولى لوجود الفجوة المبنية على النوع الاجتماعي في الرغبة بالمشاركة السياسية تعكس ضرورة البحث في الأسباب التي قد تأخذ منحى ثقافيا دون إهمال ما يرتبط بمدى اهتمام الحركات الطلابية والتنظيمات السياسية إلى جانب الظروف المختلفة التي تعيشها الإناث وتلعب دورا في كبح جماح هذه الرغبة، وذلك ضمن أسباب وعوامل محتملة أخرى.

في العادة، وأسوة بأي ظاهرة مجتمعية، هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا في المشاركة السياسية من حيث المستويات والأشكال التي تفرضها الآليات المتاحة في البيئة السياسية والمبنية على طبيعة النظام السياسي. ولكنها وفي كل الأحوال مرتبطة بالتعرف الذي تم استخدامه لأهداف هذه الدراسة المبني على الطوعية، وبالتالي على الرغبة عند الجمهور بالمشاركة السياسية، وغني عن التأكيد بأن هذه الرغبة هي غير منفصلة كذلك عن مدى توفر منظومة من العوامل والبيئة الحاضنة لها. فالرغبة بالمشاركة السياسية، بدءاً من مزولة حق التصويت، مروراً بالمشاركة في المناقشات السياسية وانتهاء بالوجود الفعلي في بنية السلطة، مرتبطة بمدى إتاحتها للسكان بحرية، ما يخلق جوا من التفاعل المؤثر نحو تشكيل الوعي وتطوير الاتجاهات الفردية اجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا. أما في حالة تقييد فرص المشاركة فيقود إلى محدودية في الحوار ومنتجا وعيا منقوصا ومشتتا لا يساعد في توسيع قاعدة المشاركة السياسية: " باعتبارها شكلا من أشكال المشاركة تشير إلى "مشاركة أغلب المواطنين على الأقل بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي"<sup>8</sup>.

لقد أشارت نتائج المسح إلى أن ما نسبته 38.7% من الطلبة لديهم رغبة في المشاركة السياسية (49.5% للذكور و30.6% للإناث)، وفي قراءة سريعة لاتجاه هذه الرغبة، نلاحظ بأنها نسبة ليست متدنية بل وتعبر عن رغبة قطاع واسع من الطلبة بالمشاركة بغض النظر عن الأشكال أو الآليات المقترحة لهذه المشاركة، وبالمقابل وارتباطا بنفس النسبة نلاحظ أن هناك فرقا واضحا بين نسبة الراغبين من الذكور مقارنة مع الإناث الراغبات.

إن الدلالة الأولى لوجود هذه الفجوة المبنية على النوع الاجتماعي، هو في ضرورة البحث في الأسباب التي تقف خلف ذلك والتي من الممكن أن تأخذ منحى ثقافيا بالأساس، ولكن من المؤكد أن هناك أسبابا مرتبطة باهتمام الحركات الطلابية والتنظيمات السياسية إلى جانب الظروف المختلفة التي تعيشها الإناث، والتي قد تلعب دورا في كبح جماح هذه الرغبة وذلك ضمن أسباب وعوامل محتملة أخرى، ويمكن الاستشهاد بالفروق في نسبة الرغبة بين طلبة قطاع غزة

<sup>8</sup> جامعة الأزهر - غزة، 2010. شيرين حربي جميل الضاني: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة

(43%) مقارنة بالضفة الغربية (35%). ورغم التأكيد على وجود ما تشترك فيه المنطقتين من ظروف وعوامل ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، إلا أن للتباينات مكانا أيضا. فواقع العزلة وقيود الحركة والحصار وحالات الحروب المستمرة والشكل الاحتلالي غير الموجود على الأرض وارتفاع نسبة البطالة وتدني مستويات المعيشة والاحتفاظ السكاني وغيرها من الظروف التي يعيشها طلبة قطاع غزة كجزء من المجتمع، يختلف في تفاصيله عن الظروف التي يعيشها طلبة الضفة الغربية، ولا يقتصر ذلك على اختلاف السلطة السياسية التي تقود كل من المنطقتين حتى في ظل حكومة الوفاق غير المفعلة على أرض الواقع، رغم أن التأثير برياح التغيير الايجابية وقت تنفيذ المسح كانت أعلى مما تعيشه المنطقتان راهنا، وقت كتابة هذا التقرير.

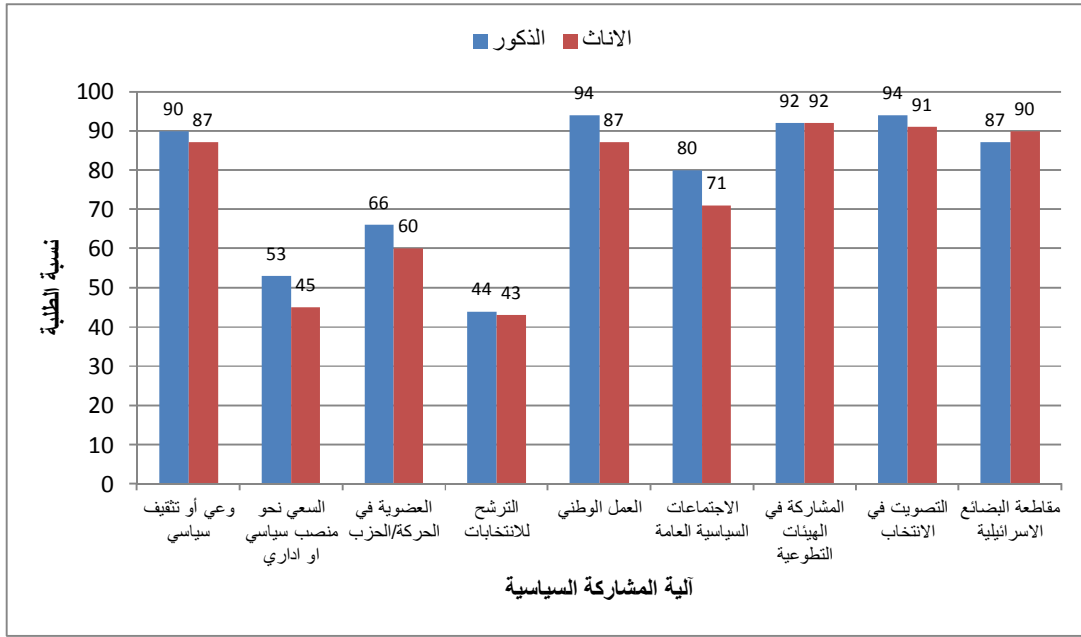
وفي ذات السياق، حاول المسح التعرف على آليات المشاركة السياسية التي يرغب بها الطلبة؛ حيث يمكن تصنيف الآليات التي شملها استطلاع هذا السؤال إلى مجالات التنقيف وتنمية المعرفة السياسية، والتي اشتملت على الاجتماعات السياسية كوسيلة للتربية والمعرفة السياسية، ومجال العمل في الحيز العام من خلال الأعمال التطوعية أو العمل الوطني بعموميته الواسعة، ومجال التمثيل والمكاسب السياسية أو الصبغة واللون الحزبي بما فيها ممارسة التصويت في العملية الانتخابية، والتصويت كذلك، حيث وجدت كافة هذه الآليات صدى وموافقة لدى الطلبة في رغبتهم بممارستها وبنسب عالية نسبيا وصلت ذروتها حوالي 92% من الطلبة، كما في المشاركة في الهيئات التطوعية والتصويت في الانتخابات، في حين حصلت آليات التوعية والتنقيف السياسي ومقاطعة البضائع الإسرائيلية على نسبة متقدمة (88%)، ولم تكن المشاركة بالاجتماعات السياسية العامة بعيدة عن حضورها بين مختلف الآليات التي حصلت على نسبة 76% من الطلبة الذين عبروا عن رغبتهم بالمشاركة فيها.

أما الآليات الأخرى، والتي حصلت على نسب أدنى، فكانت تلك المرتبطة باللون الحزبي مثل العضوية في الحركة الطلابية أو الحزب السياسي، وإن كانت غير متدنية كثيرا (63%)، وحصلت الآليات التي قد يتم تفسيرها على أنها سعي للمكاسب الفردية على النسب الأقل من بين كل الآليات المطروحة مثل الترشح للانتخابات والسعي لمنصب سياسي أو إداري.

ورغم انخفاض هذه النسب، من الضروري الإشارة إلى أن محددات الحديث بحرية عن العضوية في الأحزاب والأبعاد الأمنية التي قد يتم التحفظ على الحديث فيها خاصة لدى مؤيدي الأحزاب خارج السلطة السياسية، إلى جانب ما يمكن أن يتعارض مع توجهات الشباب في الترشح للانتخابات الذي يتمحور حول حتى لو رغبت بعض الشباب الطلبة في الترشح لا يتاح لهم من حيث العمر المؤهل للترشيح. أما تجنب الإفصاح عن السعي لمنصب سياسي أو إداري فقد يعود إلى ابتعادهم عن ربط ذلك بسعيهم لتحقيق مصالح شخصية فقط؛ حيث كان هناك تباينا في توجهات الطلبة في الضفة الغربية مقارنة بنظرائهم في قطاع غزة والتي يمكن أن تتسق بالتفسير مع التوجهات "الزاهدة" لطلبة غزة الذين يعيشون في واقع أكثر صعوبة من النواحي المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لقد لوحظ اتساق إلى درجة كبيرة في توجهات الطلبة الذكور مع الطالبات الإناث تجاه الآليات المقترحة، ويمكن تسجيل استثناء في مجال الاجتماعات السياسية العامة بفارق 9% لصالح الذكور. وقد يفسر ذلك إلى انعكاس البيئة العامة التي تسمح وبمرونة أعلى لمشاركة الذكور في القضايا العامة مقارنة بالإناث. ويستحق الأمر هنا، البحث في دلالات اختيار الإناث للآليات الأكثر رغبة مقارنة بالذكور، حتى يتم الكشف عن ما يقف خلف ذلك من معيقات لدراسة مدى تأثيرها على مشاركة الإناث السياسية وكيفية تذليلها.





ولمحاولة مناقشة تفاوت أهمية مصادر التنشئة السياسية المختلفة، والتي تحدد ليس فقط مبدأ المشاركة السياسية بل والآليات التي يرغب في ممارستها الطالب، تم تحديد أبرز المصادر المحتملة التي يمكن أن يتأثر بها الطالب أو التي تشكل له حاضنة ومصدرا أوليا لتحديد توجهاته السياسية بناء على التنشئة والتربية والتوجيه التي يخضع لها أو يعيشها.

في الوقت الذي تتحمل فيه مؤسستا الأسرة والتعليم العبء الأكبر في مجال التنشئة الاجتماعية للشباب كقلاع يعيش في كنفها الشاب الطالب الغالبية الساحقة من وقته اليومي، أصبح "الغزو" التكنولوجي والتطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام مكانة مرموقة يجب أن تؤخذ بالاعتبار في موضوع التنشئة كعاملا مؤثرا في تراكم المعرفة وتوجيه الشباب. وإذا كان من الطبيعي أن تكون الأسرة هي المنتج الأول للشباب في سلوكهم ومخزون المنظمة القيمية لهم، فإنه من الطبيعي أيضا أن تتبوأ المؤسسة التعليمية صدارة مصادر إنتاج المخزون المعرفي لديهم. أما الدور الريادي للتنشئة السياسية فيجب أن تكون بصمات الأحزاب وفصائل العمل الوطني هي الواضحة عليه أكثر من غيرها من الحاضنات أو المشارب، وهو ليس واقع الحال كما أفادت به النتائج التي خرج بها المسح.

عاشت الحالة الفلسطينية فرادة متميزة من حيث دور المؤسسة التعليمية خاصة التعليم العالي في مرحلة التحرر الوطني حيث لعبت الدور المحوري على مدار العقود الماضية. وكما أسلفنا في غير مكان، فقد كانت رأس حربة النضال، وبالتالي الساحة الأبرز في عالم السياسة والمشاركة السياسية. ولكن هل تم فقدان هذه الفرادة؟.

إن واقع الحال في هذا المسح هو أن المؤسسة التعليمية احتلت المرتبة الرابعة من بين خمسة مصادر للتنشئة السياسية والتي شكلت مصدرا لتنشئة 12% فقط من الطلبة. ويلاحظ بأن دور المؤسسة التعليمية في الضفة الغربية سجل تقدما على مثيلتها في قطاع غزة بواقع الضعف تقريبا (17% في الضفة الغربية مقابل 8% في قطاع غزة)، وعلى مستوى النوع الاجتماعي لوحظ فرقا بسيطا، وهو أن الإناث اعتبرنها مصدرا أكثر أهمية منه لدى الشباب، وبنسبة 14% للإناث مقارنة ب 10% لدى الذكور.

هنا تبرز الحاجة إلى الاستفادة من هذه الساحة لتعزيز تنشئة الإناث كونها الأكثر أهمية لها وهي فرصة سانحة بأن يتم توجيه الجهود إليها في ظل تواجدها الطبيعي والتحاقها بالتعليم. أما على مستوى المنطقة، وإن كانت أهمية المؤسسة التعليمية لطلبة الضفة الغربية تفوق الواقع في غزة، فهذا يعني أن يتم العمل على تصويب مسار المؤسسات التعليمية في قطاع غزة من ناحية المشاركة السياسية من خلال التنشئة السياسية كأساس لها.

إن هذه المعطيات تشير إلى قصور ما في دور الجامعات والمعاهد في التربية والتنشئة السياسية للشباب، وبالتالي لا تقوم بالدور المتوقع منها في هذا المجال، ورغم أن طلبة الضفة الغربية وإجمالي الإناث اعتبروا المؤسسة التعليمية في أولوية أفضل مقارنة مع أهمية الأحزاب السياسية.

يشار إلى أن المقصود بالمؤسسة التعليمية هو ساحة المعهد أو الجامعة بكامل نظامها ومكوناتها من الطلبة، والأنشطة اللامنهجية، والمنهاج، والمعلمين، والإدارة، والبيئة، والإجراءات ولوائح العمل والكتل الطلابية ومجلس الطلبة وغيرها من المكونات للمؤسسة التعليمية.

من الطبيعي أن تحصل الأسرة على المرتبة الأولى من حيث الأهمية في مجال مصادر التنشئة السياسية من وجهة نظر الطلبة بنسبة 37.2%، بواقع 35.4% للذكور و38.7% للإناث، ويلاحظ بأن أهميتها من قبل الطالبات أكثر منه بقليل لدى الطلاب الذكور.

حصلت وسائل الإعلام على المرتبة الثانية لمصادر التنشئة (31%) من وجهة نظر الطلبة، وهذه النتيجة تستحق إعطاء هذا القطاع اهتماما متميزا موازيا لهذه المرتبة في صياغة البرامج وتوجيهها لتشكيل منبرا حقيقيا للمساهمة في التنشئة الوطنية نحو تعزيز مشاركة الشباب السياسية وخاصة الإناث. فإذا كان كانت هذه الأدوات مكان اعتماد ومتابعة حوال ثلث الطلبة، فمن المهم بمكان التأكد من حسن استخدامها والبرامج التي تعتمدها والمعرفة التي تنشرها والأفكار التي تبثها.

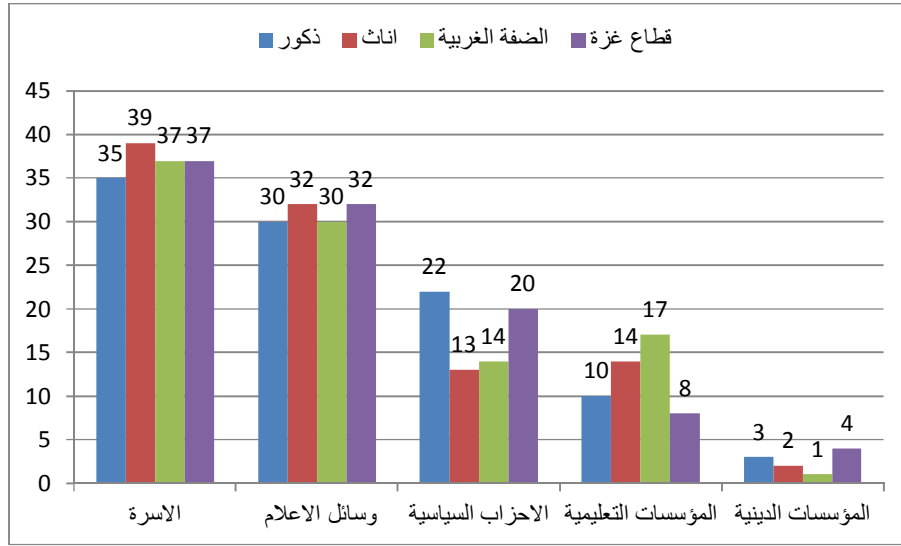
أما الأحزاب السياسية، وفي مجال أهميتها كمصدر للتنشئة الاجتماعية، فقد كان ترتيبها الثالث بنسبة 17%، وبواقع 22% للذكور و13% للإناث.

ونستخلص من هذه النسبة اتجاهات أساسية ثلاثة: الأول، هو أن وجهة نظر الطلبة لا ترى ارتباطا بدورها ورسالتها، وهناك أهمية محورية للأحزاب والفصائل السياسية في عملية التنشئة السياسية، رغم أنه من الطبيعي أن يكون لها دورا متميزا، في هذا المجال، لأنها ليست مجال الاختصاص فحسب، بل إن التنشئة السياسية تقع دوما بشكل أساسي على الحركات والأحزاب والتنظيمات السياسية، وهو انعكاس لمدى تلمس الطلبة لدور هذه الأحزاب والذي يعتبر منخفضا مقارنة مع الدور المناط لها. أما الاتجاه الثاني، وهو أن وجهة نظر الإناث تذهب إلى درجة أكثر انخفاضا من حيث رؤيتها إلى دور الأحزاب السياسية كمصدر للتنشئة، وهذا قد يتم تفسيره بأنه قصور من ناحية اهتمام الأحزاب والفصائل السياسية بالإناث من ناحية التنشئة الاجتماعية. أما الاتجاه الثالث، فهو أن حضور الأحزاب السياسية كمصادر تنشئة في أذهان طلبة قطاع غزة أعلى منه لدى طلبة الضفة الغربية.

إن الأحزاب والفصائل السياسية مطالبة بمراجعة دورها بشكل جدي في مجال التنشئة الاجتماعية، وعليها زيادة التركيز على الإناث والضفة الغربية، ورفع مستوى الدور التعبوي الذي يساهم في تعزيز هذا المجال.

أما دور المؤسسات الدينية والمؤسسات الأخرى<sup>9</sup> في مجال التنشئة السياسية، فكان دورها هامشياً بنسبة 3%، بواقع 3.0% للذكور و2% للإناث. ومن التفسيرات الإيجابية لهذه النتيجة هو أن الدين لا يأخذ حيزاً في مجال التنشئة السياسية عند الطلبة حتى لا يتم الخلط بين العقائد الروحانية والعمل السياسي ولتجنب الواقع السياسي الفلسطيني مزيداً من التعقيدات، ولكن من الأهمية بمكان، حتى لهذه النسبة القليلة، على الجهات المعنية سياسياً وتربوياً أن تشرف على عملية التنشئة بشكل ممنهج لمتابعة المضمون والفكر الذي يتم نشره وتعميمه من خلال هذه المؤسسات بعيداً عن الظلمات أو التشنج.

شكل 16: نسبة الطلبة حسب رأيهم في أهم مصادر التنشئة السياسية والجنس والمنطقة 2014



### المشاركة في العمل الطلابي

إن الانخفاض الملموس لنشاط الطالبات في العمل الطلابي الذي هو انعكاس للنشاط السياسي يعكس الدور الذي تحتله الإناث في إطار الجامعات والمعاهد. وللإحاطة بالأسباب المحتملة لمشاركة الإناث المنخفضة هذه، يستدعي فحص الآليات التي من شأنها أن تشجع أو تكبح هذه المشاركة في أنظمة العمل أو في التصورات العامة عن إمكانيات الإناث، وكذلك رغبتهم وماذا يقف خلف ذلك من أسباب ثقافية واقتصادية ومنهجية، إلى جانب المعوقات التنظيمية وعامل الثقة الممنوح للإناث لإثبات دورها من خلال حجم الفرص الممنوحة

ينعكس انخراط الطلبة في العمل الطلابي على واقع المشاركة السياسية، وذلك بسبب تركيز الحركات الطلابية في أنشطتها على الأنشطة السياسية مقارنة بالاهتمامات الأخرى كالأكاديمية والاجتماعية والثقافية وغيرها" وهذا ما قد يشير إلى أن النشاط الطلابيين بالعادة هم النشاط السياسيين.

<sup>9</sup> وهذا النوع من المؤسسات يشمل المساجد والكنائس ودور العبادة الأخرى وما يرتبط بالمؤسسة الدينية عموماً.

فقد، أفاد ما نسبته 26% من الطلبة بأنهم يعتبرون أنفسهم نشطاء في العمل الطلابي، بواقع 35% من الذكور و20% من الإناث. أما على مستوى المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فكانت النسبة متباينة، حيث كانت في الضفة الغربية بنسبة 30% وفي قطاع غزة بنسبة 23%.

إن الانخفاض الملموس لنشاط الطالبات في العملين الطلابي والسياسي، يعكس بوضوح الدور الذي تحتله الأنثى في إطار الجامعات. إن قراءة متمعنة لأسباب المشاركة المنخفضة للإناث تستدعي فحص الآليات التي من شأنها أن تشجع أو تكبح هذه المشاركة في أنظمة العمل أو في التصورات العامة عن إمكانيات الإناث، وكذلك رغبتهم، وماذا يقف خلف ذلك من أسباب ثقافية واقتصادية ومنهجية إلى جانب المعوقات التنظيمية وعامل الثقة الممنوح للإناث لإثبات دورها من خلال حجم الفرص الممنوحة. وهذه النسب تتفق مع أحد أبرز الأنشطة الطلابية في مجال المشاركة، وهي انتخابات مجالس الطلبة التي بلغت نسبة من شاركوا فيها في الانتخابات الأخيرة في جامعاتهم ومعاهدهم، 48% بواقع 55% من الذكور و42% من الإناث، وهذا الاتساق يضع المسؤولية على الحركات الطلابية والتنظيمات السياسية مرة أخرى لبحث هذا الأمر وبشكل متعمق. فمن ناحية الفجوة القائمة بين النشاط في العمل الطلابي وأولئك الذين يشاركون في الانتخابات هي تقريبا الضعف وهذا مجال خصب لاستقطاب جزء منهم للانخراط في العمل الطلابي والمشاركة بشكل فعال، ومن ناحية أخرى فنسبة المشاركة العامة في الانتخابات هي متدنية في أجواء الجامعات والمعاهد. صحيح أن هذه النسبة تبدو طبيعية مقارنة بتجارب أخرى أو ساحات أخرى في العمل النقابي أو حتى انتخابات رئاسية وتشريعية في فلسطين أو خارجها، لكن بالعادة تتميز الحياة الطلابية بمشاركة أوسع لما لهذه الحياة من ميزات واختلافات إيجابية مقارنة بالأجواء الأخرى.

أما عن مشاركة الإناث في الانتخابات، فالنتائج تبدو ضمن الاتجاه العام للنتائج المتعلقة بانخراط الإناث والفرص المتاحة والآليات التي تشجعها أسوة بباقي المجالات التي وردت في أكثر من مجال في ثنايا هذه الدراسة. وحتى نسلط الضوء على إشراقات محددة، فالإيجابية البارزة هنا هو أن الغالبية الساحقة (حوالي 92%) من الطلبة الذين شاركوا في الانتخابات الأخيرة لمجالس الطلبة في جامعاتهم ومعاهدهم كان انطلاقا من إيمانهم بأن الانتخاب هو حق من حقوق الطالب أو الطالبة، ويندرج في ذات الإطار أسباب انتمائهم للكتل والحركات الطلابية والإيمان بضرورة وجود الجسم الطلابي الممثل بمجلس الطلبة، وكذلك اعتبار المشاركة في الانتخابات هي بمثابة توفير الخدمة الأكاديمية والمالية والنقابية للطلبة الذين يحتاجونها.

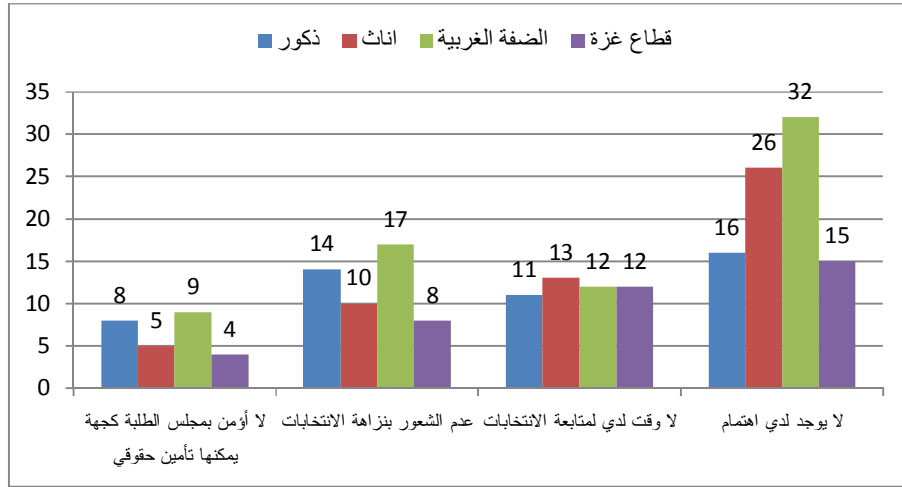
ورغم وجود نسبة من الطلبة المشاركين في الانتخابات وفق دوافع ثانوية مثل صداقتهم مع المرشحين أو لأسباب نفعية محدودة، فالملاحظ لهذا الدافع أن الإناث كانت نسبتهن أقل من الذكور كمحرك للمشاركة في الانتخابات.

لقد تم رصد مجموعة من الأسباب لتفسير عدم مشاركة حوالي 52% من الطلبة (45% من الذكور و58% من الإناث) في الانتخابات الأخيرة لمجالس الطلبة في جامعاتهم<sup>10</sup>، وتتركز الأسباب في عدم وجود الاهتمام لدى الطلبة بانتخاب مجلس طلابي والعزوف، أو عدم الاهتمام ببرز لدى الإناث (ما يزيد عن ربعهن) وفي الضفة الغربية (حوالي ثلثهن) مقارنة بالذكور وقطاع غزة. أما العزوف الناتج عن عدم توفر الوقت فكان سببا لحوالي 12% منهم. وكانت هناك نسبة

<sup>10</sup> أحد أهم الأسباب في قطاع غزة هو تعطيل المجالس الطلابية في الجامعات والمعاهد بعد حالة الانقسام التي عاشها النظام السياسي الفلسطيني والذي انعكس على الحياة الطلابية أيضا. أما ما تم جمعه من بيانات عن توجهات الطلبة تجاه المجالس الطلابية في قطاع غزة فهي مرتبطة بإعادة تفعيل جزء منها سواء كان عن طريق تشكيل لجان مؤقتة أو أشكال أخرى.

من الطلبة "ذكورا واناثا" الذين لا يؤمنون بوجود جسم طلابي لتأمين حقوق الطلبة، وإن كانت نسبتهم قليلة (حوالي 6%)،

شكل 17: نسبة الطلبة الذين لم يشاركوا في آخر انتخابات لمجلس الطلبة حسب السبب والجنس والمنطقة 2014



وبالعادة، تكون نسبة مشاركة الطلبة في الانتخابات مرتبطة بانطباعهم عن نتائجها أو رضاهم عنها. ولكن عندما يتبين بأن حوالي 30% فقط راضون عن نتائج الانتخابات، فهذا يعني إنذارا واضحا لكل من لهم علاقة بهذه العملية من أجل إعادة النظر فيما يجري.

وحتى تكون درجة الرضا واضحة، لا بد من الإشارة إلى أن حوالي ثلث الطلبة لا يعرفون شيئا عن نتيجية الانتخابات، وبالتالي تصبح نسبة الراضون حوالي نصف من يعرفون عن النتائج. وعند طرق باب تفاصيل الفئة الطلابية التي لم تتمكن من تقييم نتائج آخر انتخابات، تبين بأن ثلثي الطلبة في قطاع غزة لا يعرفون، وهذا يبدو منطقيا لأسباب غياب العملية الانتخابية لمجلس الطلبة هناك للغالبية الساحقة من مؤسسات التعليم العالي.

ضرورة العمل على تعزيز أو اصر الثقة بين الطلبة والحركات الطلابية حتى يتم تقليص الفجوة بين طليعة الحركات الطلابية وجمهور الطلبة من خلال ممارسة الشفافية في برامجها وخضوعها للمساءلة في مستويات التنفيذ. ويتم تعزيز هذه الثقة من خلال تقديم الخدمات للطلبة على حد سواء بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

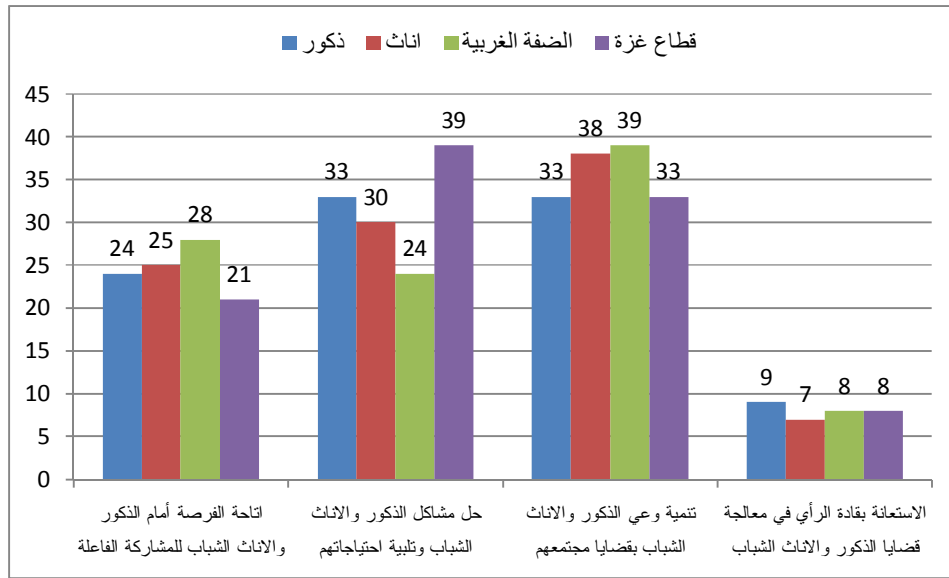
ليس بالضرورة أن تكون الأسباب التي تقف خلف عدم رضا الطلبة عن نتائج الانتخابات تتمحور في قضايا جوهرية مرتبطة بالإجراءات أو نزاهتها أو عدم وجود المرشحين المناسبين (رغم وجودها بالطبع)، بيد أن هناك مجموعة من الأسباب ضيقة المدى والتي تتمحور في المصالح الحزبية والعلاقات الشخصية وغيرها. إلا أن الأساس هو في رفع نسبة عدم الراغبين في هذه العملية الديمقراطية التي هي واحدة من أبرز تجسيدات المشاركة السياسية بل، هي معيار لحجمها أيضا بنظر مقاييس عديدة. خاصة أن حوالي 70% من الطلبة يوافقون على أن مجالس الطلبة تقوم بالدور

المنوط بها والقائم على تقديم الخدمات للطلبة في الجامعة، وهذه الموافقة هي إشارة ايجابية كأرضية للعمل في الجامعات على إشراك مزيد من الطلبة في عملية المشاركة السياسية. ولكن عن الشفافية والمساءلة، فما زال حوالي نصف الطلبة فقط يعتقدون بأن الكتل الطلابية تلتزم بالبرامج الانتخابية في حال فوزها في انتخابات مجالس الطلبة، وهذه مساحة واسعة في ضرورة العمل على تعزيز أو اصر الثقة بين الطلبة والحركات الطلابية حتى يتم تقليص الفجوة بين طليعة الحركات الطلابية وجمهور الطلبة.

### العوامل المؤثرة في حجم المشاركة السياسية

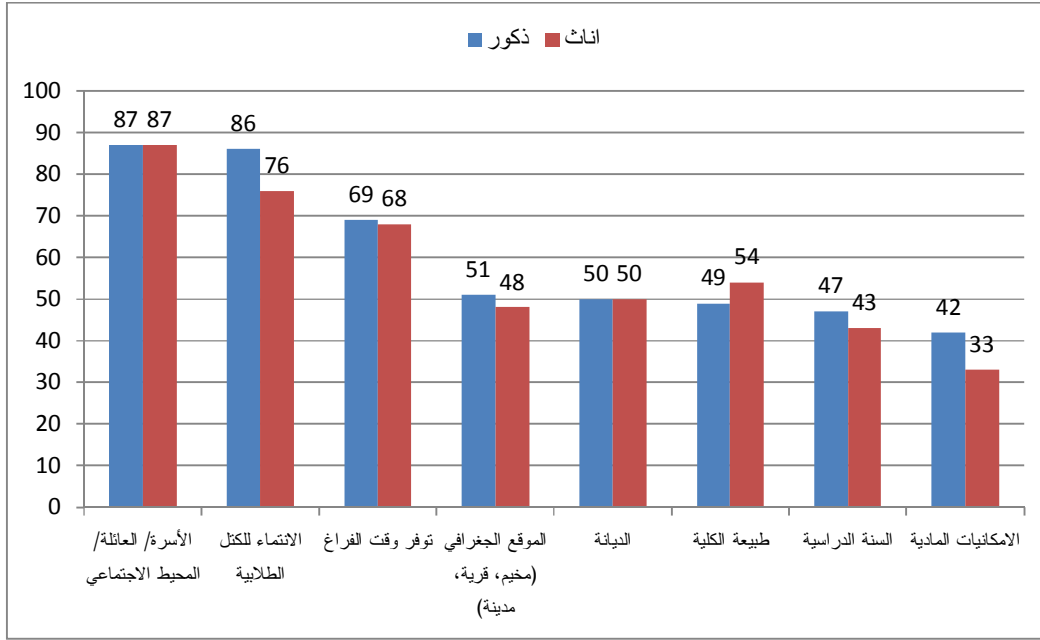
بالاعتماد على تجارب وتصورات الطلبة، تبين أن هناك تفاوتاً في نظرهم للعنصر الرئيسي للمشاركة الفاعلة للشباب (الذكور والإناث)، باستثناء عنصر الاستعانة بقيادة الرأي في معالجة قضايا الشباب ذكورا وإناثا، والذي حصل على نسبة 8% فقط كعنصر أساسي للمشاركة السياسية لدى الشباب. فقد حصل عنصر إتاحة الفرص أمام الشباب على تأكيد ريع الطلبة على أنه العنصر الرئيسي لمشاركة الشباب الفاعلة. أما عنصر تنمية الوعي لدى كل من الذكور والإناث بالقضايا المجتمعية فحصل على النسبة الأعلى (36%) من بين أهم أربعة عناصر. والعنصر التتموي هو مفتاح عملي لمشاركة الشباب الفاعلة، تلاه عنصر حل مشاكل الشباب وتوفير احتياجاتهم، والذي حصل على ما نسبته حوالي 31% من الطلبة.

شكل 18: التوزيع النسبي للطلبة حسب آرائهم للعنصر الرئيسي لمشاركة الشباب الفاعلة حسب الجنس والمنطقة 2014



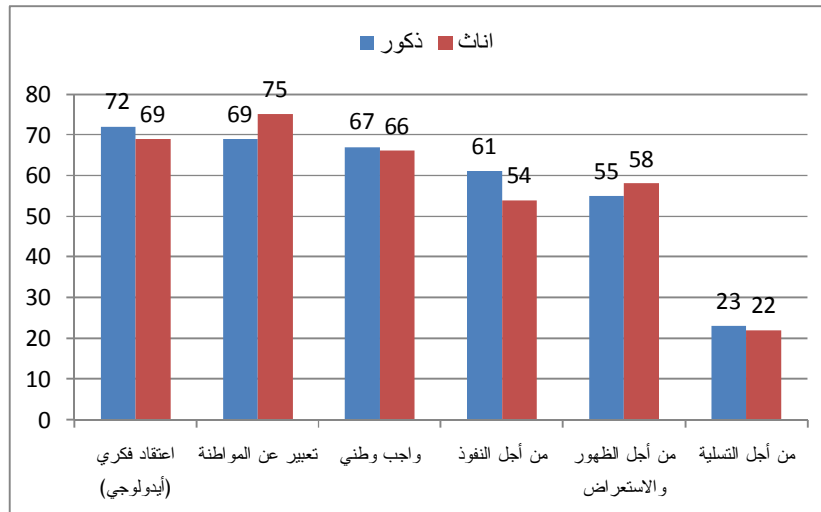
وبعد أن أصبح واضحا العنصر الأساسي الذي يحدد مشاركة الطلبة في العمل السياسي، واستكمالاً لتحديد أهم العوامل التي تؤثر في حجم المشاركة السياسية للطلبة، اتضح بأن (الأسرة أو العائلة أو المحيط) تمثل عاملاً مهماً لرسم حجم المشاركة السياسية من وجهة نظر 87.1% من الطلبة دون فوارق تذكر بين آراء الذكور والإناث، يليها الانتماء للكتل الطلابية بنسبة 80.4%، ومن ثم يأتي عامل توفر وقت الفراغ، بنسبة 68.3%.

شكل 19: نسبة الطلبة حسب آرائهم من عوامل تحديد حجم المشاركة السياسية حسب الجنس 2014



يتضح أن الرؤية العامة ليس فيها فجوة بين الذكور والإناث بشكل عام حول عوامل تحديد حجم المشاركة، ورغم أهمية أول ثلاثة عوامل، إلا أن العوامل الأخرى أخذت مكانة لها وبرؤية مؤثرة أيضا. وبالإجمال يمكن القول أن كل عامل له دور معين يأخذ حيزه في رسم ملامح المشاركة السياسية، وهذا ما يجب النظر إليه بأنه رزمة من المعطيات التي في نهاية المطاف تحدد المشاركة السياسية وحمها اعتمادا على البيئة المحيطة إضافة إلى التوجه الشخصي في مجال الرغبة والجانب المعرفي والايمان بالمنطقات التي تساعد على الانطلاق في هذا المجال.

شكل 20: نسبة الطلبة حسب تقييمهم مشاركة الطلبة السياسية في العمل الطلابي حسب الجنس، 2014



يعتقد الطلبة في الجامعات (بغض النظر عن مشاركتهم في العمل السياسي) أن المشاركة السياسية في العمل الطلابي هي تعبير عن قيم إيجابية بشكل واضح رغم وجود بعض المظاهر المستمدة من المنافع الشخصية. فقد كان التعبير المتعلق بالإيمان.. الفكر الايدولوجي، وكذلك التعبير عن المواطنة والواجب الوطني هي اهم ثلاثة تعبيرات. أما التعبيرات التي تتدرج في إطار البحث عن الذات أو المصلحة، فكانت بنسب أقل، ومن الطبيعي أن يتم التركيز عليه حيث يبحث الشباب الطلبة عن ما يستطيعون التعبير من خلاله أو التسلية فيه، وإذا تم اخذ الوجه الايجابي في هذا الموضوع (على سلبيته)، فهو يندرج بأن نسبة ليست بالقليلة تبحث عن ما يمكنها أن تتسلى به، وإذا كان وقت الفراغ بمثابة سيف ذو حدين، فعلى كافة الجهات المعنية أن تعزز حد السيف الايجابي وليس دفع الشباب الى الوقوع في المهالك والسلوكيات السلبية، وبمجرد الانخراط يتم الانتقال تدريجيا عبر عملية تنقيفية توعوية متراكمة ينتقل الطلبة الى الفئات الاكثر ايمانا بواجبها الوطني أو انطلاقا من ايمانها الفكري وتعبيرا عن مواطنتها.

### محددات هامة في قراءة الأرقام

- ضرورة التعاطي مع الأرقام والمعطيات الواردة في هذه الدراسة على أنها في غالبيتها عبارة عن تصورات أو وجهات نظر ذاتية للطلبة، وليس بالضرورة أن تكون مبنية على براهين مثبتة بالأدلة القاطعة.
- حالة الانقسام السياسي التي يعيشها النظام السياسي تعد عاملا مؤثرا في وجهات نظر الطلبة من حيث التعاطي الإيجابي ومدى الانفتاح في التعبير عن ذاتهم تجاه الأسئلة المطروحة في المسح.
- حالة الإحباط التي يعيشها الطلبة من الواقع السياسي الحالي تعد انعكاسا للحالة العامة.
- الظروف السياسية العامة ودورها في فرض بيئة مواتية أو كابحة للمشاركة السياسية للطلبة من قبل إدارة الجامعات والمعاهد
- البيئة الديمقراطية في العمل السياسي في هذه المرحلة ورغم كل المؤشرات الايجابية، إلا أنها ليست الأفضل ، وبالتالي مدى تأثيرها على رصد كافة التفاصيل كما هي في واقع العمل السياسي داخل الجامعات والمعاهد.
- صعوبة الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وما ينعكس على حالة الطلبة وتأثيراتها.

### التحديات والعوائق محتملة

- استمرار وجود الاحتلال طبعاً هو عامل معيق للتطور الفكري وتنمية الإنسان المتمثل بالمواطن الفلسطيني.
- تراكم الإحباط السياسي وعدم التقدم في المفاوضات السياسية، وبالتالي يعكس ذاته على التساؤل عن جدوى العمل السياسي بنظر الكثير من الشباب.
- أحداث الانقسام السياسي منذ 8 سنوات، إضافة إلى جو الإحباط الذي خلفه، قاد إلى سيادة نظام متشنج بعيدا عن الحفاظ على حقوق المواطنين ومشاركة أوسع القطاعات الجماهيرية تحت حجج ومبررات مختلفة عنوانها نفي الآخر وعدم قبوله
- انتشار البيئة "البرغماتية" في الشارع الفلسطيني واقتصار المشاركة السياسية بالقدر الذي يعود على المشاركين بالفوائد والمصالح والنفوذ، بدلا من العمل الطوعي للمصالح العام
- تعطيل إجراء الانتخابات التشريعية، التي تشكل العنوان الأبرز للمشاركة السياسية علاوة على رفع سن الترشح للانتخابات التشريعية إلى سن 28 عاما الذي يستثني قطاعا واسعا من الشباب، وبالتالي يمكن أن يحد من مشاركتهم.



- اقتصار مشاركة الشباب على الصوت الانتخابي وعدم مشاركتهم في رسم الرؤية السياسية ووضع الأهداف العامة للمجتمع ولا يشاركون أيضاً في آليات تنفيذ الأهداف العامة المعدة أصلاً بعيداً عنها.
- عدم وجود المنهج الديمقراطي الكامل داخل كافة الأحزاب السياسية الفلسطينية والمؤسسات العامة من وجهة نظر الطلبة على قاعدة استخدام ما هو متوفر من البيانات.

## ملاح التدخلات المحتملة المستقبلية

- مطالبة القيادة السياسية برفع القيود العملية وإزالة كافة الإجراءات التي من شأنها مصادرة الحقوق الديمقراطية لمشاركة المواطنين السياسية ومنهم الشباب.
- الحاجة إلى القيام ببعض الإصلاحات التشريعية لضمان مشاركة أوسع للشباب مثل تخفيض سن الترشح للانتخابات التشريعية.
- دعوة كافة الأحزاب والفصائل السياسية إلى إعادة النظر في برامجها السياسية والتنظيمية، بما يضمن مشاركة أوسع للشباب في هيئاتها بما فيها الهيئات القيادية ومواقع صنع القرار من خلال تعزيز المناخات الديمقراطية للأنظمة الداخلية ولوائح العمل.
- صياغة لوائح العمل التي تضمن مشاركة أوسع للشباب في مجال اتخاذ القرار ورسم الخطط والأهداف العامة.
- تمثيل الشباب في مختلف المؤسسات الرقابية التي تساعد في ضبط ومراقبة تنفيذ الخطط العامة.
- الحاجة إلى تعزيز العلاقة بين الأحزاب والفصائل مع الأطر الشبابية والطلابية عبر تمكينهم من مخاطبة القاعدة الشبابية والطلابية ببرامج عمل تستطيع جذب الشباب/ات وتحاكي اهتماماتهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم.
- جدولة إجراء انتخابات مجالس الطلبة للجامعات والمعاهد المعطلة، وتعزيز دوريتها بما يضمن تنمية مهارات القيادة الشابة في العمل السياسي.
- توظيف التطور في وسائل الاتصال وثورة المعلومات في تطوير أدوات ومنهجيات عمل الفصائل وآليات عملها وبرامجها بما يضمن إشراك الشباب في العمل السياسي.
- التركيز على نشر وممارسة ثقافة الديمقراطية وقبول الآخر، وأهمية المشاركة لدى قطاع الشباب، وتفعيل مبدأ احترام الحريات.
- تعزيز مبدأ تخصيص "كوتا" كحد أدنى لضمان تمثيل الشباب ومشاركتهم في الهيئات والأطر نحو انخراطهم في العملية السياسية.
- عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات بهدف نشر الوعي لدى الطلبة بأهمية المشاركة السياسية.
- تعزيز اللغة الحوارية فيما بين الطلبة من جهة وبين الطلبة وقادة الأحزاب والمسؤولين السياسيين من جهة أخرى
- تعزيز فرص مشاركة الطلبة للتعبير عن آرائهم في القضايا التي ترتبط باهتماماتهم ومتابعة الأحداث الجارية في المجتمع كمسار طبيعي لتطوير وتوسيع مشاركتهم وصولاً للمشاركة السياسية.
- إعادة صياغة المناهج التعليمية بما يضمن مبادئ الديمقراطية ومشاركة الطلبة في صياغتها وجمع آرائهم والأخذ بها.
- توسيع مساحة الإهتمام بالقضايا السياسية ضمن الأنشطة الطلابية بالجامعات.

- إجراء التهيئة اللازمة لطلبة الثانوية تمهيدا لمشاركة أوسع في الجامعات والمعاهد.
- توصيات مقترحة:**

#### أولاً: الحركات والكتل الطلابية ومجلس الطلبة

1. رفع مستوى تمثيل الطالبات في مجالس الطلبة من خلال تطوير نظام الكوتا المعمول به، ويمكن الاستفادة من توجهات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يسعى لرفع تمثيل المرأة في المناصب السياسية إلى نسبة قد تصل إلى 30%.
2. العلاقة الواضحة بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية تستدعي العمل على تصميم "منهاج معرفي" ضمن قائمة قراءات أو رزمة الطالب لتكون جزءاً من الأساس المعرفي للطالب أو الطالبة في الجامعات والمعاهد، على أن يتم ضمان المساواة في فرص اطلاع الطلبة ذكورا وإناثا على هكذا رزمة.
3. مشاركة إدارة الجامعة في إعادة صياغة آليات تصميم وتنفيذ ومراقبة تنفيذ ساعات العمل المجتمعية community services، حيث أن هكذا نوع من النشاطات يساهم في تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة العامة لتكون بوابة للمشاركة السياسية.
4. إعادة النظر في الأنظمة الداخلية للكتل الطلابية في مجال المحاضرات/الجلسات الدورية لمناصريها وتشجيعهم على الاطلاع ونشر ما يتراكم من معارف لجمهور الطلبة من خلال المناظرات السياسية، وحلقات النقاش المتخصصة في ساحات الجامعات وكذلك ضمن برامج توائم بين مسؤولية الطالب الأكاديمية ورفع مستوى الاستفادة من وقت الفراغ المتاح.
5. التنسيق المستمر مع إدارة الجامعة أو المعهد في مجال رصد الإمكانيات والموارد المطلوبة من خلال فحص ما هو متوفر وآفاق توفيره من داعمين أو من خلال تحويل ريع بعض الأنشطة أو الحفلات الفنية الملزمة لتمويل أنشطة المعرفة السياسية والوعي الوطني.
6. الإبداع في تصميم الفعاليات والأنشطة الجاذبة لجموع الطلبة من خلال النشاطات اللامنهجية وعدم الاكتفاء بالمناظرات والندوات والأشكال الروتينية لنقل المعرفة، بل توسيع استخدام الإنتاج الفني الهادف بالرسم أو الغناء أو أشكال الفنون الأخرى لنقل الرسائل الوطنية التي توطر ذهنية الطلبة وتخلق حالة من العمق المعرفي.
7. إنتاج منابر إعلامية دورية تتلاءم مع رغبة ومزاج الجمهور الطلابي ليمثل الشكل الأسهل في إيصال المعلومة، وعدم الاكتفاء باستخدام التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي بالحملات الانتخابية، وإنما تصميم منظومة متكاملة ضمن رؤية استراتيجية لكيفية استثمار كافة وسائل التواصل والإعلام المختلفة لخدمة النهوض بالواقع المعرفي للطلبة ووعيهم السياسي.

8. صياغة/ تفعيل ما يمكن تسميته ميثاق الشرف بين الكتل الطلابية مع تحديد آليات مراقبة التنفيذ وعدم تجاوز التوجهات الوطنية العامة، والقبول بالتحكيم من قبل أجسام داخل الجامعة مثل نقابات العاملين أو إدارات الجامعات والمعاهد أو الكليات ضمن نظام متكامل يعزز من البيئة الديمقراطية التي من شأنها المساهمة في خلق إشرافات مضيئة للعمل السياسي داخل الجامعات.
9. الضغط من أجل تفعيل المجالس الطلابية لأن تقوم بالدور المنوط بها وعدم القبول بتعطيلها على قاعدة التوافق مع كافة الأطراف وعلى قاعدة الكل رابح بإنجاز الهدف العام.
10. عدم اقتصار أنشطة الكتل الطلابية والمجالس الطلابية على الأنشطة السياسية، وإحياء المناسبات الوطنية، بقدر ما أنه مطلوب أيضا متابعة حقوق الطلبة واحتياجاتهم من النواحي الأكاديمية من توفير الكادر التعليمي المناسبة والتخصصات العلمية المطلوبة، وكذلك المساهمة في معالجة الإشكالات المختلفة مع إدارة الجامعة أو أي أطراف أخرى على قاعدة تكامل الأدوار بين الطلبة والإدارة، وليس على قاعدة الأضداد.
11. تعزيز الثقة بين الطالب والحركة الطلابية يتم في واحدة من أوضاع المجالات، أي من خلال تقديم الخدمات للطلبة على حد سواء بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، وبشكل شفاف وواضح وخاضع للمساءلة والمكاشفة ضمن أصول ونظم معروفة.
12. الفجوة القائمة لدى الطلبة في أن الحركات الطلابية لا تمثلها، تلقي بمسؤولية كبيرة على الكتل الطلابية للتحسس في ماذا يريد الطالب، وكيف يمكن أن يجد نفسه جزء من الحركات الطلابية ولها صفة تمثيلية عليه، ولعل جزءا هاما من هذا الموضوع هو توازن العلاقة بين الطلبة الذكور والطالبات الإناث في السلوكيات اليومية وتحتاج الإناث أن تشعر بأنها ممثلة بالاهتمامات والطموح ويحتاج الذكور إلى توفير ما يبحثون عنه في ذات الاطار.
13. العمل على ممارسة سلوكيات اجتماعية وأكاديمية وسياسية تعمل على توضيح واقع العمل السياسي حتى يتم طمأنة أو التوضيح للطلبة بأن المشاركة في العمل السياسي لن يتأتى عنه متاعب بقدر ما يسهم ببناء الشخصية المتماسكة الوطنية ذات المعرفة المتراكمة والوعي المميز. وهذا في اتجاه تعزيز مبدأ المشاركة بين جميع الاقطاب خاصة بين الجنسين على قاعدة الاحترام المتبادل.
14. الطالبات الإناث هن جزء من تركيبة طلبة المؤسسة التعليمية بل وفي كثير من الأحيان يفوق تمثيلها النص، يجب إشراكها في اتخاذ القرار وليس فقط في تنفيذه من خلال إتاحة المجال أمامها للمشاركة بصنع القرار، ورسم التوجهات وسياسة الكتل أو المجالس الطلابية.

15. تشكيل ورقة ضاغطة من خلال العمل الطلابي والنقابي في ضخ دماء جديدة وبشكل مستمر في كافة هيئات العمل القيادي ليس للتنظيمات السياسية فحسب، وإنما في الاتحادات ومجالس الطلبة واللجان المتخصصة وما إلى ذلك، لأنها تساهم في نشر الثقافة التي تراعي اهتمامات الشباب، وتساهم في بناء القدرات بشكل عملي.

### ثانياً: الجامعة أو المعهد

16. مراجعة المساقات المعرفية في إطار المتطلبات العامة التي من شأنها تعزيز المعرفة العامة للطلبة خاصة في المجال السياسي ومجال العمل الوطني عموماً، وضرورة مشاركة الناشطين السياسيين من الطلبة في الجامعة وفصائل العمل الوطني بشكل عام.

17. تعزيز الجانب المعرفي النظري لدى الطلبة من خلال إدماجهم بالممارسة العملية، وقد تكون هنا الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في برامج " ساعات العمل المجتمعية community services " من حيث حجم الساعات المطلوبة أو نوعية الأنشطة المقبولة بما فيها آليات المراقبة على التنفيذ.

18. تعزيز دور وسائل الاعلام الجامعية (مجلة الجامعة، الموقع الالكتروني والبوابات الالكترونية التثقيفية، وغيرها...) بمشاركة الطلبة أنفسهم وقد تكون أحد مجالات العمل المجتمعي community services.

19. توسيع هامش "الحريات" المقننة لأنشطة الطلبة غير الأكاديمية من حيث الوقت الممنوح أو التسهيلات المطلوبة بإتاحة قاعات الاجتماعات ووسائل العرض وغيرها.

20. رصد موازنة خاصة كنسبة من رسوم التعليم الجامعي لتطوير النشاطات اللامنهجية في مجال نشر المعرفة السياسية والوعي الوطني.

21. تنظيم لقاءات دورية تجمع بين نقابات العمل داخل الحرم الجامعي لمناقشة آليات تطوير العمل المشترك والاستفادة من طاقة الطلبة التي يمكن لها المساهمة في تطوير الأداء والعمل داخل الجامعة.

22. تخصيص قنوات التواصل المستمر بين الطلبة والجامعة من اجل تعزيز ثقافة الحوار وأساليبه الحضارية، وتحديد الخطوط التي يتم العمل وفقها ضمن اتفاق يتم تطوير بنوده بشكل مستمر.

23. صياغة توجهات عامة لجميع المحاضرين والأساتذة بالتعاون مع الكتل الطلابية لتكون بمثابة ميثاق اللغة الوطنية المشتركة الذي يركز على التوجه الوطني الوحدوي وتعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية والابتعاد عن التشنجات الفئوية الحزبية الضيقة التي من شأنها أن تنفر جموع الطلبة من كيانات العمل السياسي (طبعاً عدا الاضرار المباشرة نتاج هذه الفئوية).

### ثالثاً: قطاع الإعلام

24. فحص إمكانيات تطوير برامج توعوية وتنقيفي باستخدام أسهل وأفضل الوسائل والأساليب التي من شأنها المساهمة في رفع مستوى الثقافة والوعي السياسي للشباب ومنهم الطلبة.

25. الاستعانة بالشباب (من الطلبة وغير الطلبة) في صياغة البرامج والأفكار والاستماع إليه، ليتم الاستفادة من أفكارهم في الاستجابة لاحتياجاتهم من خلال الإعلام.

### رابعاً: فصائل العمل الوطني والسياسي

26. المساهمة في رقد المواد الإعلامية المناسبة لوسائل الإعلام المختلفة، ليتم التعاطي معها كجزء من برامجها، وعدم اقتصر التنقيف بالمقابلات والندوات الاعلامية التي ليس بالضرورة أن تكون كافية للوصول الى حالة من تراكم المعرفة.

27. القيام بدور المشاركة في تقييم أداء المؤسسات الإعلامية ووسائل الاعلام فيما يتعلق بنشر الثقافة الوطنية والوعي السياسي.

28. تزويد الجامعات بالإصدارات والكتب التي ترى فصائل العمل الوطني أنها جزء من الثقافة الوطنية لاتاحة استخدامها والتأكد من وجودها بنسخ كافية والعمل على تعميم فكرة وجودها بالتعاون مع الحركات والكتل الطلابية سواء بإقامة معارض الكتاب "غير التقليدية" أو أنشطة "تسويقية حضارية ينتج عنها المعرفة بوجود قائمة قراءات محددة.

29. متابعة تفعيل إعادة انتخاب المجالس الطلابية بالتنسيق مع الكتل الطلابية والحكومة من خلال الوزارات المعنية ، وكذلك هيئات التنسيق الوطني للفصائل فيما بينها ومع إدارة الجامعات والمعاهد للمساهمة في خلق الأجواء الديمقراطية وتفكيك أجواء التشنج السياسي في ساحات المؤسسات التعليمية.

30. العمل بشكل جاد على خلق حالة من تراكم الكادرات الإناث في المناصب القيادية وموقع اتخاذ القرار في التنظيمات حتى تصبح قدوة للحركات الطلابية ومجالس الطلبة وكذلك للمؤسسات الرسمية، ليس على قاعدة ما توفر من الإناث بل ضمن مخطط لإدخال أفواج متجددة منهن حتى لو كانت بخبرات ومعرفة قليلة لأن مشاركتها في العمل وبناء على الخبرة يكون أحد أهم مصادر التدريب والتأهيل وبناء القدرات.

31. تتحمل فصائل العمل الوطني مسؤولية نشر الثقافة المجتمعية، وأبعاد المشاركة السياسية للإناث وتساعدتها في هكذا مهمات مؤسسات المجتمع المدني من خلال البرامج الموجهة لتوفير الحماية والدعم للإناث داخل الأسرة والجامعة والشارع وفي إطار المجتمع بشكل عام.

32. لدى نسبة كبيرة من الطلبة بان القيادات في فصائل العمل الوطني هي ليست شابة، وهناك شك في أنها قادرة على تمثيل طموح الشباب سواء كان ذلك في البرامج أو أدوات العمل، أو التوجهات والرؤيا المستقبلية، وعليه

أصبح لزاما على التنظيمات الفلسطينية، بأن تقوم بكل الإجراءات التي من شأنها الاستجابة للشباب والاستماع منهم في مضمون المطلوب وكيفية التنفيذ.

33. الكف عن التعاطي مع الجمهور (وفي هذه الحالة الجسم الطلابي) بأنه صوت انتخابي مما يحرم اندماجه ويشارك في أولى المرات، ولكن سرعان ما يبتعد عن أجواء العمل، ليبدأ البحث في خيارات بديلة عن اهتمامات يشعر ذاته فيها حيث لم يجدها مع السياسيين.

#### رابعاً: المؤسسة الرسمية (التي تمثل السلطات المختلفة)

34. تطوير برامج الإعلام الرسمي والتعاون مع المؤسسات الاعلامية المملوكة للقطاعين الخاص والأهلي لخلق حالة من التكامل ليس في حجم البرامج وبثها فقط، وإنما في مجال تقسيم الأدوار لطبيعة المضمون الإعلامي السياسي والوطني المعرفي أيضا.

35. المساهمة في شيوع المفاهيم الديمقراطية تشريعيا وتنفيذيا ورقابيا، والعمل بحزم ضد كافة التجاوزات غير اللائقة في مجال أصول حرية الرأي والتعبير من ناحية عدم مصادرتها من جهة ومن ناحية عدم التهاون مع منتهكها تجاه الآخرين من جهة أخرى.

36. اتخاذ التوجيهات الملزمة لإعادة تفعيل انتخاب الأجسام الطلابية "مجالس الطلبة، لجان الكليات، مجالس التخصصات....) الممثلة لحقوق الطلبة النقابية والسياسية بالتعاون مع إدارات الجامعات وفصائل العمل الوطني.

37. المساهمة في إزالة التخوفات أو الانطباعات بأن من يشترك في العمل السياسي سيتعرض إلى المتاعب، حيث شريحة عريضة من الطلبة لديها هذه التخوفات وتتجنب الانخراط في العمل العام تجنباً لذلك.

38. العمل على نشر الثقافة المجتمعية التي من شأنها أن تعزز مشاركة الإناث في العمل العام، وليس الانقياد الأعمى لاحترام العادات والتقاليد واستخدامها ذريعة أو علاقة يتم من خلالها حرمان الإناث من أخذ دورهن الطبيعي في المجتمع، وعدم التهاون مع منتهكي حقوق مشاركة الإناث في العمل العام بما فيه الطلابي. إن هذا الموضوع مرتبط أيضا بحرية الخروج من المنزل التي يكفلها القانون دون تجاوز حدود العلاقات الأسرية وبنية المجتمع الفلسطيني.

39. عدم الاكتفاء بما هو مشروع حاليا في مجال الحريات العامة خاصة حرية التعبير وتشكيل الجمعيات، وإنما بحاجة إلى مراجعة تضمن وجود حقوق كاملة للمواطن مع توفير الآليات التي تضمن حسن تطبيقها في الواقع على أساس شفاف وواضح ومتاح للمراجعة من قبل العامة.

## ملحق خاص- نتائج أسئلة معرفية مختارة

| النتيجة (نسبة مئوية) |      | المؤشر   |
|----------------------|------|--|
| اناث                 | ذكور |  |
| 26.5                 | 50.6 | نسبة الطلبة الذين قيموا معرفتهم بالنظام السياسي الفلسطيني على أنها جيدة أو كبيرة             |
| 62.3                 | 61.0 | نسبة الطلبة الذين يعرفون طبيعة النظام السياسي الفلسطيني                                      |
| 71.2                 | 76.9 | نسبة الطلبة الذين يعرفون عن مدة الدورة الرئاسية في فلسطين                                    |
| 94.4                 | 96.4 | نسبة الطلبة الذين يعرفون من هو الرئيس الحالي لمنظمة التحرير الفلسطينية                       |
| 82.8                 | 79.6 | نسبة الطلبة الذين يعرفون أين تم الإعلان عن وثيقة الاستقلال                                   |
| 51.2                 | 58.0 | نسبة الطلبة الذين يعرفون تاريخ الإعلان عن وثيقة الاستقلال                                    |
| 66.6                 | 69.3 | نسبة الطلبة الذين يعرفون عدد مرات إجراء الانتخابات التشريعية في فلسطين                       |
| 40.6                 | 41.1 | نسبة الطلبة الذين يعرفون عدد أعضاء المجلس التشريعي في دورته الأولى عام 1996                  |
| 56.0                 | 64.9 | نسبة الطلبة الذين يعرفون عدد أعضاء المجلس التشريعي في دورته الثانية عام 2006                 |
| 83.4                 | 87.7 | نسبة الطلبة الذين يعرفون موقف منظمة التحرير الفلسطينية الحالي من حل الصراع مع إسرائيل        |
| 56.7                 | 57.7 | نسبة الطلبة الذين يعرفون ما هو الفرق بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية |
| 36.5                 | 36.1 | نسبة الطلبة الذين يعرفون متى وأين عقدت آخر دورة للمجلس الوطني الفلسطيني                      |
| 15.1                 | 17.3 | نسبة الطلبة الذين يعرفون من هو الرئيس الحالي للمجلس الوطني الفلسطيني                         |
| 24.8                 | 29.8 | نسبة الطلبة الذين يعرفون ما هو الاسم المعتمد للدستور الفلسطيني الحالي                        |